

A/51/5 ADD.

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 8 أغسطس 2013

جمعيات الدول الأعضاء في الويبو

سلسلة الاجتماعات الحادية والخمسون

جنيف، من 23 سبتمبر إلى 2 أكتوبر 2013

تقرير أداء البرنامج 2012

إضافة

التمست لجنة البرنامج والميزانية في دورتها العشرين (من 8 إلى 12 يوليو 2013) إدراج تعليقات الدول الأعضاء على تقرير أداء البرنامج 2012 في تقرير اللجنة وإرفاقها أيضا بتقرير أداء البرنامج 2012. وعملا بذلك القرار، ترد تعليقات الدول الأعضاء الآنف ذكرها في هذه الوثيقة.

[تلي ذلك تعليقات الدول الأعضاء على
تقرير أداء البرنامج 2012]

التعليقات الواردة من الدول الأعضاء أثناء مناقشة تقرير أداء البرنامج 2012 في الدورة العشرين للجنة البرنامج والميزانية

1. افتتح الرئيس المناقشات بشأن تقرير أداء البرنامج لعام 2012 على أساس كل برنامج على حدة.
2. ولم ترد أية تعليقات بشأن البرنامجين 1 و2.
3. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 3.
4. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وطلب توضيحا لإعادة هيكلة طريقة عرض الأنشطة في إطار البرنامج 3. ورأى الوفد أن ميزانية الفترة 2012/13 تشير إلى حق المؤلف والحقوق المجاورة بصورة عامة، بينما تشير الميزانية الحالية إلى ثلاثة أنواع من الأنشطة: الأنشطة المعيارية والأنشطة المرتبطة بالسياسات وأنشطة البنية التحتية لحق المؤلف وأنشطة تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وطلب الوفد من الأمانة تحديد الأبواب التي غطت الأنشطة نفسها في ميزانية الفترة 2012/2013، والمبالغ المرصودة لمشاريع البنية التحتية لحق المؤلف. كما طُلبت معلومات محددة حول مشروع الموارد العالمية المتاحة للوسطاء الموثوق بهم (TIGAR) وعلاقته بمعاهدة مراكش بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ضعاف البصر. وأثيرت شواغل من أن يحدث خلط في المهام بين مشروع الموارد العالمية ومعاهدة مراكش. كما طُلبت معلومات محددة عن أنشطة مشروع الشفافية والمساءلة والإدارة السليمة و النظام الحاسوبي وبيوكوس (WIPOCOS).
5. وردت الأمانة على الأسئلة موضحاً أن TIGAR هو مختصر الموارد العالمية المتاحة للوسطاء الموثوق بهم. وأن عبارة "الوسطاء الموثوق بهم" هي إشارة بطريقة أخرى إلى "الهيئات المعتمدة" الواردة في معاهدة مراكش بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ضعاف البصر. ويتيح مشروع TIGAR لوسطاء موثوق بهم في بلد معين الحصول على مصنفات محمية بموجب حق المؤلف في صورة يسهل الاطلاع عليها من وسطاء موثوق بهم في بلد آخر بموافقة مالك حق المؤلف. وطُور نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي وفر هذا الخط في الويبو، وكان في المرحلة الأولى من مراحل التطوير. واستُخدم هذا النظام في نقل نحو 450 كتاباً من بلد إلى بلد آخر بموافقة كل واحد من أصحاب الحقوق. ويعمل المشروع منذ حوالي ثلاث سنوات وقد قارب على الانتهاء من مرحلته الأولى. وأُجريت مناقشات حول كيفية تحسين المشروع والارتقاء به ليُكمل معاهدة مراكش. وأجابت الأمانة أيضاً بأن "TAG" هو مختصر الشفافية والمساءلة والإدارة السليمة. وأن مشروع الشفافية والمساءلة والإدارة السليمة هو عبارة عن مبادرة للعمل مع جمعيات التحصيل المهمة لوضع معيار للتقييم الذاتي في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ولمعالجة أوجه عدم التيقن/أوجه الغموض في النطاق المنشود للتنوع في جمعيات التحصيل حول العالم سيتعاون المشروع مع الصناعة لحل هذه المشكلة. وأوضحت الأمانة أن معظم جمعيات التحصيل تُديرها منظمات خاصة باستثناء عدد قليل تديره الحكومات. وظل الباب مفتوحاً على أوسع نطاق ممكن للمشاركة في مبادرة الشفافية والمساءلة والإدارة السليمة، كما قرر عدد من جمعيات التحصيل الالتحاق بالمبادرة. وما أن يتم وضع معيار التقييم الذاتي، سيتمكن المجتمع الدولي من دراسة كل جمعية تحصيل تشارك في المبادرة للوقوف على المستوى الذي حققته من الشفافية والمساءلة والإدارة السليمة وهي مسائل على درجة كبيرة من الأهمية. ومضت الأمانة موضحاً أن عبارة "البنية التحتية لحق المؤلف" تُستخدم في الويبو للإشارة بصورة أساسية إلى نظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات. وتشمل أجهزة الحاسوب وقواعد البيانات والشبكات التي تربط قواعد البيانات هذه بالمستخدمين في أجزاء مختلفة من العالم. وقد انخفضت لحسن الحظ تكاليف هذه الأنظمة انخفاضاً كبيراً نتيجة القدرة على استخدام المنابر على الإنترنت. وتولت شعبة البنية التحتية لحق المؤلف مسؤولية مبادرات المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات الرامية إلى دعم مجموعة متنوعة من الأنشطة التطوعية ترتبط بمصنفات محمية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، بما في ذلك مشروع الموارد العالمية المتاحة للوسطاء الموثوق بهم والشفافية والمساءلة والإدارة السليمة. كما تولت الشعبة أيضاً مسؤولية النظام الحاسوبي وبيوكوس، وهو مبادرة بدأت في عام 1991 في

أفريقيا لإتاحة برمجيات لإدارة المهام الموكلة للمكتب الخلفي لجمعيات التحصيل، المشار إليها أيضا باسم منظمات الإدارة الجماعية. وأشارت الأمانة إلى أنه يجري تحديث وإعادة تطوير النظام الحاسوبي ويوكوس من أجل الاستعداد لتلبية الطلب المتزايد. وأضافت أن أعضاء جمعيات التحصيل الذين يملكون أو يتحكمون في أنواع مختلفة من الحقوق، مثل الحقوق في الأغاني الشعبية أو في أنواع أخرى من المصنفات المنشورة، قاموا بتحويل إدارة هذه الحقوق إلى جمعيات التحصيل؛ ومن ثم يمكن لموسيقي في بربادوس كان يملك حقوقا في تسجيلات صوتية أن يسجل الحقوق في تلك المصنفات مع جمعية للتحصيل في بربادوس يمكنها إدارة تلك الحقوق. واستطردت قائلة إن البنية التحتية لحق المؤلف جرى تناولها في البرنامج والميزانية في الفقرات من 9.3 إلى 14.3 تحت العنوان الفرعي الذي يشير إلى تعزيز تطوير البنية التحتية لحق المؤلف، كما أشير بصفة محددة إلى مشروع الموارد العالمية المتاحة للوسطاء الموثوق بهم وإلى منظمات الإدارة المشتركة، ولم يرد ذكر برنامج الشفافية والمساءلة والإدارة السليمة بصورة محددة ولكن ورد ذكره في هذه الإشارات.

6. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وسأل كيف تعترم الأمانة التوفيق بين معاهدة مراكش بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ضعاف البصر التي تستند إلى تقييدات واستثناءات ولا تشترط موافقة المؤلف، ومشروع الموارد العالمية المتاحة للوسطاء الموثوق بهم الذي ينطوي على الموافقة المسبقة للملكي الحق. وأضاف أن كلتا الآليتين تتناول تبادل المصنفات عبر الحدود، لكن ليس لهما نقطة الانطلاق نفسها، وأن المجموعة الأفريقية طلبت إعطاء الأولوية لمعاهدة مراكش. وقال إن وفد بلده طلب، بصفته الوطنية، توضيحا لأنشطة الأمانة المتعلقة بالحقوق المجاورة، وأيضا لإشارة العديد من الأنشطة الموصوفة في البرنامج 3 إلى حق المؤلف وليس إلى الحقوق المجاورة.

7. وردت الأمانة قائلة إن مشاريع البنية التحتية لحق المؤلف لا تميز عموما بين حق المؤلف والحقوق المجاورة. وفيما يتعلق بالنظام الحاسوبي ويوكوس، فهو يتناول بصورة مبدئية المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف، وقد جرى تحسينه خلال السنتين الماضيتين ليشمل الحقوق المجاورة، كما أن النظام المعزز سيغطي، بعد التطورات التي طرأت عليه، كلا من حق المؤلف والحقوق المجاورة. وأوضحت الأمانة أن مشروع الموارد العالمية المتاحة للوسطاء الموثوق بهم و معاهدة مراكش بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ضعاف البصر يكمل أحدهما الآخر ولا يتعارضان. وأضافت أنه عندما بدأ مشروع الموارد العالمية منذ سنتين أو ثلاثة بالتوازي مع المفاوضات بشأن المعاهدة في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (اللجنة الدائمة) كان هناك حاجة إلى الحصول على إذن مالكي الحقوق لنقل الكتب عبر الحدود، وما إن تدخل معاهدة مراكش حيز التنفيذ، لن تكون هناك حاجة، عبر الوقت، إلى جانب المشروع المتعلق بالحصول على إذن. بيد أنه يمكن استخدام التكنولوجيا والخبرات التي تطورت في نقل المصنفات بين الوسطاء الموثوق بهم في البلد ألف والبلد باء عندما تدخل المعاهدة حيز التنفيذ ويمكننا من تبادل المصنفات بموجب أحكام المعاهدة.

8. وافتتح الرئيس باب التعليقات والأسئلة المتعلقة بالبرنامج 4.

9. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وشدد على أهمية البرنامج 4 للمجموعة الأفريقية. وأعرب عن سروره لرؤية جميع الأنشطة "ثابتة"، وتطلع إلى رؤية مزيد من التركيز على أنشطة البرنامج 4. وطلب الوفد بعض المعلومات فيما يتعلق بالانخفاض في "ميزانية الفترة 13/2012 بعد التحويلات"، مشيرا إلى أن الميزانية المعتمدة بلغت 5 034 000 فرنك سويسري، في حين بلغت الميزانية بعد التحويلات 3 883 000 فرنك سويسري.

10. وأوضحت الأمانة أن الميزانية المعتمدة رصدت مخصصا للمؤتمر الدبلوماسي. إلا أن المؤتمر لم يُعقد ومن غير المنتظر أن يُعقد في غضون فترة السنتين الحالية؛ لذلك حُولت الميزانية المخصصة للمؤتمر الدبلوماسي إلى خارج البرنامج.

11. وافتتح الرئيس باب التعليقات والأسئلة المتعلقة بالبرنامج 5.

12. وفي سياق إشارة وفد إسبانيا إلى انخفاض متوسط تكلفة معالجة الطلب الدولي إلى 680 فرنك سويسري في عام 2012، وهو ما يقل بنسبة تسعة بالمائة عن العام 2011، طلب الوفد من المكتب الدولي تقديم مزيد من المعلومات بشأن متوسط الدخل الذي تتلقاه الويبو للطلب الدولي؛ لكي يتمكن من تحديد الفرق بين متوسط النفقات ومتوسط الدخل لكل طلب دولي، ومعرفة تطور ذلك الفرق خلال السنوات الماضية.

13. وردا على استفسار وفد إسبانيا، أكدت الأمانة أن تكاليف معالجة الطلبات الدولية قد انخفضت بشكل مطرد في السنوات الأخيرة، ويعزى ذلك أساسا إلى الجهود المتواصلة للمكتب الدولي لزيادة الفعالية وإلى النماذج والوسائل (الإلكترونية) التي استخدمها مقدمو الطلبات في إيداع طلباتهم، والتي تتطلب جهدا أقل من المكتب الدولي مما ساعد على انخفاض تكاليف معالجة الطلبات. بيد أن المكتب الدولي، حتى وقتنا هذا، ليس في وضع يمكنه من ربط تكاليف معالجة الطلبات والدخل المتحقق من الطلبات الفردية. ومع أن المكتب الدولي سيكون سعيدا بالمضي في استكشاف هذا الأمر فإنه من غير المرجح، على ما يبدو، أن يتم ذلك لكل طلب بمفرده؛ لذا فإن البديل قد يتمثل في الاضطلاع بتحليل إحصائي لكل من التكاليف المتكبدة والدخل المتحقق بحسب نوع الطلب، مع مراعاة أن الربط بالدخل المتحقق يستلزم التصدي لخاطر التقلب في أسعار العملات. وفي الختام أوجزت الأمانة قائمة إن الاتجاه هو نحو تخفيض تكاليف معالجة طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات، وأنه يتعذر في الوقت الراهن ربط تكاليف محددة بطلبات فردية أو بأنواع الطلبات، لكن المكتب الدولي على استعداد لمواصلة تحليل هذه المسألة.

14. وافتتح الرئيس باب التعليقات والأسئلة المتعلقة بالبرنامج 31.

15. والتمس وفد ألمانيا توضيحا بشأن النمو المتوقع في عدد الطلبات كما هو مبين في أهداف الميزانية للفترة 2014/2015. وذكر الوفد بأن حجم الطلبات ظل أثناء فترة السنتين 2012/2013 أقل مما كان مقدرا في الأصل نتيجة التباطؤ الاقتصادي. وأضاف الوفد أنه لكي يتمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الميزانية المستقبلية، ينبغي إلقاء الضوء على الأسباب التي أدت إلى وجود فجوة بين ما كان متوقعا في الأصل وبين العدد الفعلي للطلبات المودعة.

16. وردا على استفسار وفد ألمانيا، أوضحت الأمانة أن الفجوة المذكورة تُعزى إلى حد كبير إلى الأزمة المالية. كما أنه نظرا إلى الأسباب الداخلية في بعض البلدان، مثل التأخر في إجراءات تطبيق التشريعات لم تحقق بعض حالات الانضمام المتوقعة إلى وثيقة 1999 في فترة السنتين 2012/2013. بيد أن هناك مؤشرات إيجابية على اعتراف الصين وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية الانضمام إلى نظام لاهاي في عام 2014، وانضمام اليابان في عام 2015. ومن شأن عمليات الانضمام تلك أن تسهم بالتأكيد في زيادة عدد الطلبات بصورة ملحوظة وأيضا في زيادة الإيرادات في النهاية.

17. وردا على سؤال وفد تركيا حول التأخر في إطلاق الواجهة الجديدة لتدوين الطلبات الدولية إلكترونيا (الإيداع الإلكتروني)، أشارت الأمانة إلى أن الواجهة الجديدة للإيداع الإلكتروني متاحة على موقع المنظمة على الإنترنت منذ 3 يونيو 2013، وأضافت أن تعليقات المستخدمين جاءت إيجابية للغاية، وأن التأخر البسيط في إطلاق الوصلة يُعزى إلى مجموعة الشروط اللازمة لوضع طاولات عمل مخصصة لمقدم الطلب. وتسمح هذه الطاولات لمقدمي الطلبات بالرجوع إلى التفاصيل الواردة في طلبات سابقة واستخدامها لتدوين طلبات دولية جديدة، كما تسمح بالسيناريوهات التي تتيح لمقدم الطلب أن يملأ طلبا دوليا بصورة جزئية ثم يعود إليه في وقت لاحق. وقد استغرقت معالجة تلك المتطلبات وقتا أطول قليلا مما كان متوقعا.

18. ولم ترد أي تعليقات بشأن البرنامج 7.

19. وافتتح الرئيس باب التعليقات والأسئلة المتعلقة بالبرنامج 8.

20. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وأكد الأهمية التي توليها المجموعة لهذا البرنامج الذي يقدم نظرة عامة للطريقة التي تُطبق بها توصيات جدول أعمال التنمية. وشكر الوفد الأمانة على الأنشطة التي يُضطلع بها من أجل ضمان تنسيق أنشطة جدول أعمال التنمية بشكل أفضل. وفي إشارة إلى مؤشر الأداء المتعلق بآلية التنسيق، لاحظ الوفد أن نظام إشارات السير (TLS) أظهر أن أداء هذا المؤشر ثابت، مع أن الواقع أن هذه الآلية لم تطبق أو تُعتمد من جانب جميع اللجان في الويبو. أما اللجان التي ذُكرت فيها هذه الآلية فعليا، فقد كان ذلك على أساس كل حالة على حدة. وسأل الوفد الأمانة عن المعايير التي استُخدمت لاستنتاج أن الأداء ثابت فعلا. وطلب الوفد أيضا توضيحا فيما يتعلق بانخفاض المبلغ المشار إليه تحت بند "الميزانية المعتمدة" و"الميزانية بعد التحويلات"، مضيفا أن الحواشي لا توضح بصورة كافية أسباب الاختلاف.

21. وأشار وفد مصر إلى مؤشر أداء "عدد توصيات جدول أعمال التنمية التي تناولتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من خلال المشاريع والأنشطة والدراسات"، وإلى أسس المقارنة المرتبطة بها التي تحدد "42 توصية (رغم أنها لم تُستنفذ بالكامل)". وقال الوفد إنه يفهم أن جميع التوصيات لم تُطبق، وسأل ما إذا كان هناك وثيقة معتمدة في هذا السياق. وطلب الوفد أيضا توضيحا لعبارة "رغم أنها لم تُستنفذ بالكامل".

22. وفي سياق الرد على الملاحظات التي أبداها وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، قالت الأمانة إن تقرير أداء البرنامج يتعلق بالبرنامج 8 وليس بالمنظمة كلها. وإن مسألة آلية التنسيق هي من المسائل التي يتعين على جميع البرامج واللجان المختلفة التبليغ عنها. أما فيما يتعلق بالبرنامج 8، فقد حقق الأهداف المرجوة منه في تصنيف جميع التقارير الواردة من اللجان المختلفة. وبالنسبة للسؤال عن انخفاض المبلغ المبين تحت "الميزانية المعتمدة" و"الميزانية بعد التحويلات" صرحت الأمانة بأنه جرى تحويل أموال من ميزانية البرنامج 8 إلى الأكاديمية، ومن هنا جاء الاختلاف في المبلغ. وأضاف ممثل آخر للأمانة سببا ثانيا لانخفاض المبلغ وهو تدابير فعالية التكلفة كما في تكاليف السفر التي طُبقت أثناء فترة السنتين.

23. وفيما يتعلق بسؤال وفد مصر بشأن التوصيات التي لم تُستنفذ بالكامل، والمقصود بعبارة "لم تُستنفذ بالكامل"، ذُكرت الأمانة بأن الدول الأعضاء هي التي قررت أن تنفيذ المشاريع لا يعني استنفاد التوصيات التي يتناولها برنامج ما، وأنه لا يزال من الممكن للجنة أن تقترح مشاريع أخرى في المستقبل؛ ومن ثم فإن عبارة "لم تُستنفذ بالكامل" تشير إلى هذا المعنى.

24. وطلب وفد البرازيل توضيحا فيما يخص النتيجة المرتقبة المتعلقة بعدد المشاريع التي اقترحتها الدول الأعضاء وقُدمت إلى لجنة التنمية للنظر فيها. أما فيما يتعلق بأساس المقارنة فلا يوجد سوى مشروع واحد. وأعرب الوفد عن رغبته بالحصول على فهم أفضل لكيفية تقييم إسهامات الدول الأعضاء إذا كان لديها مزيد من المشاريع حتى وإن كانت غير معتمدة، وما إذا كان ذلك سيعني مزيدا من العمل الناجح للويبو.

25. واستجابة لطلب التوضيح المقدم من وفد البرازيل، قالت الأمانة إنه يجب النظر إلى أداء الأمانة في سياق الدور الذي تؤديه أي شعبة محددة. وهو الأداء، بوصفها هيئة تنسيقية، يقع إلى درجة كبيرة ضمن اختصاص الدول الأعضاء. وبعبارة أخرى لا يمكن للأمانة أن تشرع في وضع نتيجة مرتقبة إلا بناء على ما تسفر عنه مناقشات الدول الأعضاء في اللجنة. لذلك إذا كان هناك مشروع واحد، كما هو الحال، فيتعين على الأمانة أن تضع نوعا ما من الأساس يستند إليه أسس المقارنة. أي أن الأمانة في الحقيقة مقيدة اليدين إلى حد ما وتعتمد تماما على ما تقترحه اللجنة، أما إن كان هناك أكثر من مشروع فيُعدّل بالطبع أساس المقارنة ومؤشرات الأداء وفقا لذلك.

26. وفي حين أعرب وفد البرازيل عن شكره للأمانة على التوضيح، أكمل سؤاله مضيفا أنه إذا لم يكن هناك هدف أو عدد واحد محدد أو حتى أثر للمشروع المطبق فكيف يمكن استخدامه كنتيجة مرتقبة. وأشار الوفد إلى أن الأمانة صرحت بأن دور شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية، وهو البرنامج 8، يتمثل في تيسير عرض المشاريع المقترحة من جانب

الدول الأعضاء أمام لجنة التنمية. ومع أن الأمانة تشجع الدول الأعضاء على التقدم بمقترحات جديدة، فمن الواضح أن أداء الأمانة في هذا النشاط يعتمد، كما ذكرت الأمانة، على التعاون بين الدول الأعضاء، كما يعتمد في الوقت ذاته، عندما يتعلق الأمر ببيانات الأداء، على مدى كفاءة الشعبة في تيسير عمل إحدى الدول الأعضاء، وهي في هذه الحالة بوركينا فاسو، وكيف يسرت الأمانة ونسقت عرض ذلك المشروع ومناقشته واعتماده في اللجنة. وهكذا عندما يتعلق الأمر بنظام إشارات السير، لا يغير عدد المشاريع من أداء الشعبة سواء أكان مشروعاً واحداً أم عشرة مشاريع. وبالطبع هناك حالات تفشل فيها الأمانة أو الشعبة في دعم الدولة العضو دعماً جيداً فيما يتعلق بترجمة مقترح إلى وثيقة مشروع، إذ يستند أداء الشعبة بصورة أساسية إلى مدى فعاليتها في تيسير ذلك العمل. وفي حالة وجود أكثر من مقترح سيستمر تغيير أساس المقارنة تبعاً لذلك.

27. وافتتح الرئيس باب التعليقات والأسئلة المتعلقة بالبرنامج 9.

28. وأشار وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية إلى إنشاء شعبة جديدة على النحو المبلغ عنه في إطار البرنامج 9 من تقرير أداء البرنامج، وطلب مزيداً من المعلومات.

29. وأوضحت الأمانة أن الشعبة الجديدة هي في الأساس شعبة تجمعت حول بعض الأنشطة التي نجحت عن مشاريع جدول أعمال التنمية التي اعتمدها لجنة التنمية. ومن بين هذه المشاريع قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية وقاعدة بيانات قائمة الخبراء الاستشاريين وإنشاء قواعد بيانات بالموازاة مع الاحتياجات الإنمائية في مجال الملكية الفكرية. وتمثل الهدف من الشعبة الجديدة في متابعة قواعد البيانات هذه والمضي بها قدماً بغية الاستفادة منها ودمجها واستخدامها كأدوات في برامج الويبو للمساعدة التقنية. فعلى سبيل المثال تُستخدم قاعدة بيانات مضاهاة الاحتياجات الإنمائية كأداة لتعزيز الشركات وتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. بينما يضع مشروع آخر لجدول الأعمال منهجية للتوسيم يمكن أيضاً إدراجها في برامج الويبو للمساعدة التقنية. ويتعرض هذا النشاط إلى الإهمال نوعاً ما في المنظمة بين قطاع العلامات التجارية الذي يركز أساساً على الجوانب التشريعية والقانونية للعلامات التجارية والبيانات الجغرافية وقطاع التنمية. ومن شأن هذه الشعبة الجديدة أن تُمكن الويبو الآن من تحقيق أثر عملي فيما يتعلق بدور التوسيم في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وبخاصة في القطاع الزراعي.

30. وأشار وفد السلفادور إلى اختلاف طريقة عرض البرنامج 9 بالمقارنة مع البرنامج 10 في تقرير أداء البرنامج، إذ يعرض هذا البرنامج الأخير بكل الوضوح أنشطة التعاون وبناء القدرات التي يُضطلع بها لأوروبا الوسطى ودول البلطيق ودول آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية والقوقاز، فضلاً عن بعض بلدان حوض المتوسط. وطلب الوفد الأمانة بمستوى مماثل من التفاصيل وبخاصة فيما يتعلق بالأنشطة التي تجري في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

31. وأجابت الأمانة بأن مواءمة أطر نتائج البرنامجين 9 و10 على نحو أفضل هو اقتراح جيد، وسيجري النظر فيه. وأوضحت الأمانة أن الشكل الحالي للتقرير يسير على نهج شكل إطار النتائج المعتمدة لبرنامج وميزانية الفترة 2012/13، مشيرة إلى إدخال أوجه تحسن على البرنامج والميزانية للفترة 2014/15.

32. وأشار وفد أستراليا إلى مؤشر الأداء المتعلق بـ "عدد مجموعات المكاتب المشاركة في منبر مشترك" (نظام الويبو للنفاد المركزي إلى تقارير البحث والفحص) (WIPO CASE) الواردة في إطار النتائج المرتقبة "بنية تحتية تقنية ومعرفية معززة لفائدة مكاتب الملكية الفكرية"، الذي وُصف بأنه "غير ثابت" في نظام إشارات السير المناظر، وطلب الوفد مزيداً من المعلومات. وأوضحت الأمانة أن هدف مؤشر الأداء هذا بلغ، في إطار الميزانية البرنامجية المعتمدة للفترة 2012/13، ثلاثة في حين أن هدف بيانات الأداء لعام 2012 هو واحد.

33. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 10.

34. وطلب وفد تركيا توضيحا بشأن مؤشر أداء عدد البلدان التي لديها قوانين/لوائح وطنية محدثة في مجال الملكية الفكرية حيث بلغ أساس المقارنة المحدث عشرة بلدان. أظهرت بيانات الأداء أن أربعة بلدان حدثت تشريعاتها بينما كانت تعترم ستة بلدان أخرى تعديل تشريعاتها. وتساءل الوفد ما هو تأثير الويبو على العملية التشريعية في ظل وجود عوامل عديدة قد تؤثر في العملية قبل توقيع التشريع المقترح ليصبح قانوناً؟ وكيف تقيس الويبو هذا التأثير؟ وهذا هو السؤال الثاني للوفد فيما يتعلق بمشروع التخطيط الموارد المؤسسية (ERP). وقد أطلق الجيل الأول من مشروع تخطيط الموارد المؤسسية وسيُدمج ليصبح أحد مكونات محفظة مشاريع برنامج التخطيط المؤسسي. وتساءل الوفد، في هذا السياق، كيف ستستخدم مؤشرات الأداء وبيانات الأداء ذات الصلة كمداخلات في إدارة الأداء في ظل اتساع نطاق الأنشطة وتنوعها تنوعاً كبيراً؟ وما هو نوع الاستعدادات التي اضطلع بها والتي يجري الاضطلاع بها وصولاً إلى التطبيق الكامل لبرنامج التخطيط المؤسسي. وأوضحت الأمانة، في سياق ردها على الجزء الأول من السؤال، أن البرنامج يدعم العمليات التشريعية التي تستند دائماً إلى طلبات ملموسة من الدول الأعضاء، وأن هذه الطلبات قد تتعلق بمراحل مختلفة من العملية التشريعية، ويجري قياس أثر المشروع وفقاً لذلك. وفيما يخص السؤال المتعلق ببرنامج التخطيط المؤسسي، وأوضحت الأمانة أن تقرير أداء البرنامج اشتمل على عناصر قدمها النظام الجديد لبرنامج التخطيط المؤسسي. وقد بُذلت جهود على جهات عديدة شملت على سبيل المثال دمج المعلومات المتعلقة باستخدام الميزانية في تقرير أداء البرنامج، وهذا الدمج هو نتيجة المرحلة الأولى من تطبيق برنامج التخطيط المؤسسي، كما أن مقترح برنامج وميزانية الفترة 2012/13 جاء نتيجة العمل الذي اضطلع به في إطار نظام برنامج التخطيط المؤسسي حيث استند كل من إطارى النتائج والموارد باستخدام المكون الجديد لنظام برنامج التخطيط المؤسسي.

35. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 11.

36. وشكر وفد السلفادور الأمانة على الاجتماعات الإعلامية التي نظمتها خلال الأسبوع السابق لمناقشة لجنة البرنامج والميزانية البرنامج 11. وقال إن هذه الاجتماعات الإعلامية ساهمت في توضيح العديد من المسائل المهمة للوفد، وأضاف أنه بصدد عملية تحليل الإيضاحات التي قدمتها الأمانة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى تلقي مزيد من الإيضاحات بشأن آليات التنسيق التي تتوخى الأمانة إنشائها بين مركز التدريب التابع للويبو ومكتب التعاون مع أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في فترة السنتين 2014/15. وقال إنه فهم من الأمانة أن العمل يجري لتعريف هذه الآلية، ومع ذلك لا يزال الوفد حريصاً على تلقي معلومات في هذا الشأن.

37. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، وشدد على الأهمية التي توليها البلدان الأفريقية لإنشاء أكاديميات وطنية في مجال الملكية الفكرية، واستفسر الوفد عن سبب ظهور مؤشر الأداء المتعلق بإنشاء أكاديميات جديدة في عام 2012 "غير ثابت" (الوثيقة WO/PBC/2012، صفحة 72). وطلب الوفد أيضاً توضيحاً من الأمانة بشأن كيفية اعتزامها الرد على الطلبات المستقبلية لإنشاء أكاديميات في مجال الملكية الفكرية في القارة الأفريقية.

38. وأشار وفد تركيا إلى أنه يولي أهمية كبيرة للتعليم في مجال الملكية الفكرية، مشيراً إلى أن هذا المجال هو أحد مجالات الأولوية لتعزيز الوعي بالملكية الفكرية والتمكن في نهاية المطاف من استخدام حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها على نحو فعال. وقال إن حكومة بلده اشتركت بالفعل مع عدة جامعات ومراكز بحث في مساعي لتعزيز التعليم في مجال الملكية الفكرية. وأضاف أيضاً أن التعاون مع الويبو بدأ منذ سنتين بهدف وضع برنامج جامعي جديد عن الملكية الفكرية في بلده. وأضاف أن سلطات بلده حددت الجامعة التركية الأكثر ملاءمة لهذا المسعى في ضوء عملية تقييم معقدة. ومما يدعو إلى الأسف أن أكاديمية الويبو لم تتابع الزيارة المخططة لخبير الويبو لإجراء دراسة جدوى بشأن هذه المبادرة. وأخيراً أعرب الوفد عن تقديره لنجاح برنامج التعليم عن بعد لأكاديمية الويبو، وطلب توضيحاً للاختلاف بين مؤشري الأداء التاليين: "1" معدل استكمال دورات التعليم عن بعد (الذي يبدو "ثابتاً")؛ "2" والنسبة المئوية للمشاركين في دورة التعليم عن بعد الذين اجتازوا الامتحان (الذي يبدو "غير ثابت").

39. وفيما يتعلق بمسألة مؤشر الأداء المتعلق بالأكاديميات الناشئة، أشارت الأمانة إلى حدوث سوء فهم بين الزملاء الذين صاغوا مؤشر أداء ("عدد الأكاديميات الناشئة" المنشأة (مشاريع جدول أعمال التنمية))، من جهة، والزملاء الذين وضعوا أساس المقارنة ذي الصلة 13/2012 ("مشروعين") والهدف ("سنة مشاريع") من جهة أخرى. وإذا فُسر المؤشر على أنه يعني "عدد مشاريع الأكاديميات الناشئة التي بدأت"، فمن المعقول أن يكون أساس المقارنة ("مشروعين") والهدف ("سنة مشاريع") (لأنه قد شرع بالفعل في هذين المشروعين في وقت صياغة وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 13/2012)، لكن إذا فُسر المؤشر المذكور على أنه يعني "عدد الأكاديميات الناشئة التي جرى تسليمها" فإن أساس المقارنة "مشروعين" يكون غير منطقي، لأنه لم يحدث بالفعل تسليم أي أكاديميات ناشئة في وقت صياغة وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 13/2012. واستطردت قائلة إنه في الوقت ذاته، ونظرا إلى تزامن المرحلة الثانية من مشروع الأكاديميات الناشئة مع فترة السنتين 13/2012، فمن الطبيعي ألا تُعمم أنشطة ستة مشاريع بالكامل بنهاية عام 2012، وإنما فقط بنهاية عام 2013. كما أن مشاريع الأكاديميات الناشئة لم يكن لها بالضرورة نمط إنفاق خطي، ونظرا إلى عدد من الأسباب تركزت أنشطة المشروع في مرحلته الأخيرة، كما أظهرت المرحلة التجريبية أن انتشار أنشطة المشروع يستغرق، في المتوسط، وقتا أطول من التقديرات الأولية في وقت تصميم المشروع. وأشارت الأمانة إلى أنها على ثقة تامة بأن مؤشر أداء مشروع الأكاديميات الناشئة سيكون في نهاية 2013 "ثابتا".

40. وأشارت الأمانة إلى سؤال وفد تركيا، وأوضحت أن وجود مؤشرين مختلفين لبرنامج التعليم عن بعد يعود إلى أن الدورات المتقدمة للبرنامج تتطلب اجتياز اختبار نهائي بينما لا تتطلب دورات تمهيدية معينة ذلك، وإنما في نهاية الدورة يُمنح الطلبة شهادة إتمام الدورة دون الحاجة إلى اجتياز أي امتحان. وفي الوقت نفسه، من المهم لمدير البرنامج أن يرصد معدل الطلبة المسجلين الذين أكملوا الدورة.

41. ولم ترد أي تعليقات بشأن البرامج 12 و 13 و 14.

42. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 15.

43. وطلب وفد هنغاريا معلومات إضافية تتعلق بتوزيع البلدان التي تتلقى مساعدة من البرنامج، كما طلب توضيحا بشأن الرسم البياني الوارد في الصفحة 89، أي هل توجد أي طلبات للحصول على حزم برمجيات تتعلق بالتصاميم الصناعية أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، وإن كانت هناك أي طلبات فأين الإشارة إليها في الرسم البياني. وأجابت الأمانة قائلة إنه من دواعي سرورها أن تقدم مزيد من المعلومات التفصيلية عن البلدان التي تستفيد من المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في إطار هذا البرنامج. وفيما يتعلق بطلبات نظم التشغيل الآلي لمكاتب التصاميم الصناعية، أبلغت الأمانة اللجنة أنها لم تتلق هذا النوع من الطلبات. ومع ذلك، من الممكن أيضا تطبيق نظام أتمتة مكاتب الملكية الفكرية للبراءات واستخدامه في مكاتب التصاميم الصناعية؛ وهكذا ستمكن بعض مكاتب الملكية الفكرية التي تتعامل مع كل من البراءات والعلامات التجارية والتصاميم معا من استخدام نظام أتمتة المكاتب والتوسع في نطاق استخدامه ليشمل إجراءات طلبات التصاميم الصناعية. ونوهت الأمانة إلى أنها لا تعرف على وجه التحديد أي المكاتب تستخدم نظام أتمتة المكاتب لطلبات التصاميم الصناعية، لكن هذا الأمر ممكن من الناحية التقنية.

44. ولم ترد أي تعليقات بشأن البرنامج 16.

45. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 17.

46. وطلب وفد الجزائر معلومات عن أنشطة الأمانة للمساعدة التشريعية المشار إليها في الفقرة 2.17. وذكرت الأمانة بأنها قدمت المساعدة التشريعية بناء على طلب الدول الأعضاء، وبما يتماشى مع المعايير والالتزامات الواردة في الجزء الثالث من

اتفاق تريبس. ولدى القيام بذلك، تم توضيح جميع أوجه المرونة والخيارات، وبخاصة مع الإشارة إلى المادتين 7 و8 من اتفاق تريبس، بما يكفل أن تكون الدول الأعضاء، لا سيما أقل البلدان نمواً، على وعي تام بأوجه المرونة المتاحة لها.

47. وطلب وفد البرازيل توضيحاً بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة لتنفيذ النتيجة المرتقبة سادساً.2 المتعلقة بمنهجية وفعالية التعاون والتنسيق بين أعمال الويبو والمنظمات الدولية الأخرى في مجال إدكاء وبناء احترام الملكية الفكرية. وذكّرت الأمانة بالتعاون الجاري في إطار المؤتمر العالمي بشأن مكافحة التقليد والقرصنة، حيث تتشارك الويبو مع الإنترنت ومنظمة الجمارك العالمية والقطاع الخاص، وتطرح بعض المسائل التي تثيرها اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد. ومثال آخر هو النشاط المشترك بين الويبو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لمواجهة التخلص العادل من السلع المخالفة، وهي أيضاً مسألة سبقت مناقشتها في إطار اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد.

48. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 18.

49. وطلب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) من الأمانة تقديم مزيد من المعلومات فيما يخص الفقرات 2.18 و7.18. قائلاً إن الفقرة 2.18 تشير إلى أن الويبو واصلت، من خلال العمل عن كثب مع البرنامج 20، المساهمة والمشاركة في عمليات وضع السياسات العامة ذات الصلة. في حين أشارت الفقرة 7.18 التي تتعلق بسياسة المنافسة، إلى الشروع في أنشطة تعاون منظمة وإن كانت بصفة غير رسمية مع 11 منظمة أخرى معنية. وطلب الوفد مزيداً من المعلومات بشأن هذا التعاون وهذه المشاركة والكيفية التي تُظم بها هذا التعاون وسبل إبقاء الدول الأعضاء على علم بأي مناقشة أو نتيجة أو قرار تُخذ في هذا الصدد.

50. وصرحت الأمانة، فيما يتعلق بالبرنامج 1.18، أن الأنشطة التي اضطلع بها بالتعاون مع منظمات حكومية دولية أخرى شملت بالتحديد التعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية. وقد تناول التعاون الثلاثي منذ عام 2009 مسائل تتعلق بالتجارة والابتكار والصحة العامة من منظور أوسع نطاقاً. وقد عُقدت منذ عام 2010 ثلاث ندوات ثلاثية الأطراف افتتح كلا منها المديرين العموميون الثلاث. وقد عُقدت الندوة الثالثة في الويبو يوم الجمعة الماضية وتناولت موضوع الابتكارات الطبية - تغيير نماذج إدارة الأعمال التجارية في مجال الابتكار في الصحة العالمية. ومن النتائج الأخرى التي تمخض عنها هذا التعاون الثلاثي دراسة بعنوان تعزيز النفاذ إلى التكنولوجيات والابتكارات الطبية تتناول التفاعلات بين الصحة العامة والملكية الفكرية والتجارة. وقدم الدراسة المديرين العموميون الثلاثة في فبراير. ودُعيت الدول الأعضاء إلى المشاركة في جميع تلك الأحداث. إضافة إلى ذلك عقدت الأمانة، منذ آخر دورة للجنة البرنامج والميزانية، ثلاث جلسات إعلامية بشأن أنشطة برنامج التحديات العالمية لإبقاء الدول الأعضاء على علم بالمستجدات.

51. وفيما يتعلق بالفقرة 7.18، شُرع في تعاون غير رسمي مع منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي بشأن سياسة المنافسة. وقد كان بالفعل تعاوناً غير رسمي حيث التقى ممثلو المنظمات الثلاث وأحاط كل منهم الآخر علماً بالأنشطة الحديثة بغية تجنب ازدواجية الأنشطة وضمان المساهمة في أي أنشطة يضطلعون بها كل في مجال اختصاصه. ونظراً إلى أن هذا التعاون غير رسمي تماماً فلم يسفر عن أي نتيجة ملموسة مثل دراسة مشتركة أو أي اجتماعات مشتركة فإن الأمانة لم تُخط الدول الأعضاء علماً بأي معلومات بخلاف تلك الواردة في تقرير أداء البرنامج.

تقرير بشأن أنشطة البرنامج 18 (الملكية الفكرية والتحديات العالمية)

52. وقدمت الأمانة تقريراً شفهيًا حول أنشطة البرنامج 18 (الملكية الفكرية والتحديات العالمية) (كما وُزعت نسخة ورقية من التقرير على اللجنة). وذكّرت الأمانة بأن جذور هذا البرنامج تعود إلى اتفاق بين الأمم المتحدة والويبو يُجسد بالفعل طبيعة الملكية الفكرية: تقديم حافز للإبداع والابتكار من جهة و تيسير نقل التكنولوجيا من جهة أخرى. وأوضحت الأمانة أيضاً الهدف وهو تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما أكد الولاية المخولة للويبو.

53. وُطلب من الويبو بصفة متزايدة أن تقدم معلومات حول مسائل معقدة إلى حد ما تتعلق بكيفية ترابط الملكية الفكرية مع مسائل رئيسية في السياسة العامة مثل الصحة العامة وتغير المناخ والأمن الغذائي. وأُنشئ في عام 2009 برنامج الملكية الفكرية والتحديات العالمية. ويتبنى البرنامج نهجا عمليا بمعنى أنه يقدم إجابات عملية لأسئلة عملية للتعاون مع أطراف فاعلة رئيسية في المجال المعني، بمعنى تقديم معلومات حول هذه المسائل نظرا إلى ارتباطها بالملكية الفكرية، والأمر بالغ الأهمية هو تقديم أدوات عملية ومنابر يمكنها، استنادا إلى نظام الملكية الفكرية، أن تحقق أهدافا ونتائج ملموسة أيضا ذات بعد إنمائي أوسع نطاقا.

54. وقد تحقق أكبر عدد من النتائج الإيجابية في مجال الصحة العالمية: من خلال التعاون المشترك مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية حيث عُقدت الندوات الثلاث وأجريت الدراسة الثلاثية وأنشئ *WIPO Re:Search* وهو منبر مفتوح للابتكار جرى تقديمه بالفعل في الاجتماع الأخير ويهدف إلى دعم الابتكار في مجال الأمراض الاستوائية والسل والملاريا المهملة. ولم يقدم السوق حوافز كافية للابتكار في هذه المجالات. وقد تضاعف خلال فترة السنة أعضاء *WIPO Re:Search* ليصل إلى 69 عضوا. ويمكن وضع ملفات هادفة في قاعدة البيانات المتاحة مجانا لأي مؤسسة في العالم تجري أبحاثا في ميدان هذه الأمراض، كما أبرم 26 اتفاق تعاون، ولا يزال هناك الكثير في طابور الانتظار. وتتمثل أحد التطورات الجديدة المثيرة للاهتمام في إنشاء أستراليا صندوق استئماني كبير يسمح بتمويل ترتيبات الاستضافة المتعلقة بمنحة دراسية لباحثين من البلدان النامية في مؤسسات البحث العامة أو في الجامعات أو في صناعة المستحضرات الصيدلانية. ومن شأن ذلك أن يساعد في بناء القدرات اللازمة لمعالجة هذه المسائل بصورة أفضل وتحسين الابتكار في مجال هذه الأمراض المهملة. وأحد الأمثلة على ذلك هو التعاون بين مركز كوماسي للبحوث التعاونية في طب الأمراض الاستوائية في غانا وجامعة ستانفورد في الولايات المتحدة. ومن الأمثلة الأخرى لهذا التعاون الاتفاق بين شركة *IThemba Pharmaceuticals* في جنوب أفريقيا وشركة *AstraZeneca*.

55. وفي مجال تغير المناخ، انصبت معظم الأنشطة حتى الآن على منبر *WIPO Green*. ولا يتعلق هذا المنبر بالابتكار بقدر تعلقه بنقل التكنولوجيات القائمة بالفعل. ولا يزال منبر *WIPO Green* في المرحلة التجريبية في الوقت الراهن، ويتمثل الهدف منه في جعله سوقا تجاريا للتكنولوجيات القائمة التي تعزز في المقام الأول الشفافية فيما يتعلق بالتكنولوجيات المتاحة والاحتياجات القائمة. ويتيح المنبر الوصول إلى شبكة من الشركاء يمكنها تقديم خدمات دعم إضافية مثل التدريب وبناء القدرات والتفاوض بشأن تراخيص استخدام التكنولوجيات، كما يمكنها تيسير الحلول المالية. وتعمل الويبو مع مجموعة من الشركاء، من بينهم بنك تنمية إقليمي. ومن المزمع إطلاق هذا المنبر رسميا في نهاية نوفمبر في جنيف. وقد أكدت الأمانة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، السيدة كريستيانا فيجيورز، حضورها الاجتماع.

56. ولم تتمكن الأمانة، في مجال الأمن الغذائي، من الاضطلاع بقدر مماثل من الأنشطة؛ نظرا إلى الحاجة إلى تركيز الموارد المتاحة على المشاريع الراهنة الأكثر تقدما. ومع ذلك نظم برنامج التحديات العالمية حلقة دراسية حول هذا الموضوع كما نُظمت حلقة عمل بشأن الابتكار في مجال الملكية الفكرية والأمن الغذائي بالتعاون مع وزارة الزراعة التنزانية. وإضافة إلى ذلك، وضعت الأمانة استراتيجية لدراسة أسس المقارنة مع أصحاب المصالح في تنزانيا ومعهد *Norman Borlaug* للزراعة الدولية في الولايات المتحدة.

57. واستفسر الرئيس عن وقت تجهيز قاعدة بيانات *WIPO GREEN* للاستخدام وكيف ستعلم البلدان النامية بشأنها، كي يتسنى لها الانتفاع بها وتحقيق منفعة متبادلة من المعاملات التجارية. ورأى من واقع خبرته في العمل في أماكن مختلفة، أن العديد من البلدان تواجه تحديات وابتكرت أفكارا بالفعل كما في أوروبا واليابان وغيرها؛ لذلك إن أُتيحت قاعدة البيانات هذه للناس في أماكن مختلفة، فكيف ستعرف ذلك؟.

58. وطلب وفد البرازيل توضيحا بشأن عملية صنع القرارات واختيار المشاريع التي ستُطبق في إطار هذا البرنامج، مشيراً إلى أن برنامج التحديات العالمية لا يرفع، إلى يومنا هذا، تقارير إلا إلى لجنة البرنامج والميزانية، فكيف يمكن للدول الأعضاء أن تتفاعل مع البرنامج؟

59. وذكر وفد مصر أن البرنامج مهم للغاية إذ صُح فيه سبعة ملايين فرنك. أما فيما يتعلق بالأهداف وإذكاء الوعي وعملية اتخاذ القرار بشأن الملكية الفكرية عند وضع السياسات فلم تأل منظمة الويبو جهداً في توفير المعلومات واستحداث الأدوات الخاصة بالملكية الفكرية بغية استخدامها في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية لتمكين من التعامل مع التحديات المتنوعة المختلفة التي تواجهها. وأعربت مصر عن رغبتها في تشجيع المناقشات في هذا الشأن. ولكن ظلت بعض التحديات باقية دون التصدي لها. ولم يحتو العرض على تفاصيل كافية تتيح كيفية الانتفاع من الأنشطة التي يجري تنفيذها وخصوصاً فيما يتصل بالبيانات على سبيل المثال تلك التي تندرج تحت برنامج WIPO Re: Search. وقد تم التعاون سنة 2012 من خلال إبرام خمس اتفاقيات للاستضافة. وقد شجعت مصر هذا العمل. ولكن من الأفضل الحصول على المزيد من التفاصيل بشأن المنافع المحتمل تحققها من هذه الأنشطة. ومن التحديات الأخرى عرض هذا التقييم. وقد انعقدت بعض جلسات الإحاطة في نوفمبر 2012 ومارس 2013 على هامش بعض اللجان الأخرى. ولكن هذه المسائل لم تتعامل معها لجنة بعينها فقد نوقشت على الهامش أو أثناء انعقاد الاجتماعات المتوازية. وسيكون من المفيد اتخاذ قرار بشأن اللجنة الأنسب للتعامل مع هذا الموضوع ثم تقديم تقارير شاملة لهذه اللجنة سواء أكانت اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات أم اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أم غيرها من اللجان. ويفضل تقديم معلومات متكاملة تعضد من فهم المتاح للبلدان والمنافع التي تعود عليها. وتقدم الوفد بالشكر إلى الأمانة على الجهود التي تبذلها.

60. وأعرب وفد اليابان عن تقديره للأنشطة الجارية التي تتصدى للمسائل العالمية وعلى وجه الخصوص مشروع (WIPO Re: Search) ومشروع الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء (WIPO GREEN) اللذان شاركت فيهما اليابان مشاركة فاعلة. وأحاط الوفد بأنه في إطار مشروع (WIPO GREEN) انعقد مؤتمر الابتكارات المتعلقة بتغير المناخ في أفريقيا في كينيا في شهر يونيو بتمويل جزئي من منظمة الويبو واعتبر الوفد المؤتمر مممًا لإنشاء بيئة مواتية للصناعة لكي تساهم طوعاً في التعامل مع المسائل العالمية. وأعرب الوفد عن رغبته في التعاون الفاعل مع منظمة الويبو لهذا الغرض.

61. وأعرب وفد السلفادور عن بالغ اهتمامه بهذا الموضوع وبرنامج WIPO Re: Search ومشروع الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء (WIPO GREEN). وقدمت التماسات وطنية لمثل هذه المبادرات. وكرر الوفد البيان المقدم من مصر إذ تساعد وفرة المعلومات الدول الأعضاء على التمتع بقدر أكبر من الوعي بالمشروعات والإمكانات المتاحة. وأضاف الوفد أنه لا يعرف السبيل الذي يُمكن الأمانة العامة من تلبية هذا الاحتياج ولكن هذه المبادرات لا بد من إتاحتها أمام جميع الدول الأعضاء. ويلزم تحقيق هذا بشكل أو بآخر. وأعرب الوفد عن انتظاره بترقب شديد صدور تقرير شهر نوفمبر والمسائل التي سوف تُطرح لفترة السنتين المقبلتين والتي سوف تكون موضع اهتمام كبير بالنسبة للوفد.

62. وتابع وفد فرنسا بعض الانشغالات التي أثرت بالفعل. وأحاط بالاهتمام الكبير بهذه المسائل العالمية ولكنه أعرب عن دهشته لأسلوب التعامل معها. فهناك وكالات أخرى مسؤولة عن الأمن الغذائي بجانب منظمة الويبو. ولا تمتلك منظمة الويبو الحجم ولا الخبرة الضرورية للدخول في شراكة مساوية. ومن الضروري النظر فيما ستضيفه منظمة الويبو إلى مسألة ليست مرتبطة بالملكية الفكرية ارتباطاً ملموساً. وتعلم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية المسائل الخاصة بالملكية الفكرية ذات الصلة بالقطاع الذي تتخصص فيه. فهل لدى منظمة الويبو ما تضيفه في هذا الشأن؟ وهل تشتهر منظمة الويبو بالفعل بوصفها وكالة شريكة في خدمات المناخ على مستوى معين؟ وبالطبع موضوع تصنيف البيانات من القضايا الواقعية للغاية. وكيف يمكن ضمان الحفاظ على تحديث البيانات وتبادلها كاملة بغية إتاحة الفرصة أمام البلدان النامية لتحقيق تقدم سريع؟ وهذه مسألة واقعية للغاية. وقد تكون فريق عامل لدى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. ولكنه لم يسمع عن مشروع الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء (WIPO GREEN) من قبل. وهذه المسألة ليست اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير

المناخ (CUNFCC). وأما فيما يتعلق باجتماع الأسبوع الماضي فلا بد من فهم القيمة المضافة التي تقدمها منظمة الويبو للعمليات الجارية. وكانت الصياغة المستخدمة مثيرة للدهشة. ولم يعرف الوفد إن كانت منظمة الويبو قد قامت بأي عمل بشأن الأمن الغذائي. وربما كان هناك أمر محدد للغاية بشأن الملكية الفكرية والأمن الغذائي. ولكن هذا الأمر غير واضح بالنسبة له. وبالنسبة لتعامل الوفد مع رأس المال هناك حاجة لمعرفة المزيد بغية اتخاذ قرار بشأن البرامج المزمع تنفيذها. وما الموقف الذي اتخذته منظمة الويبو بالنسبة لضمان تحقيقها قيمة مضافة وضمان عمل المنظمات بشكل سليم على مستوى الملكية الفكرية فيما يتعلق بالمسألة التي تناولها؟ وإن لم تكن إحدى المنظمات تعمل بالشكل السليم فيما يتعلق بالملكية الفكرية في مجالها الخاص بإمكان منظمة الويبو توجيهها في هذا الشأن دون أن تكون وكالة شريكة لها بالضرورة. وعلى منظمة الويبو التوسع بحيث تناول 20 قضية تناولها الوكالات الأخرى بالفعل بدلا من سبع قضايا على سبيل المثال وهو العدد الحالي. ولم يسمع الوفد من المنظمات التي تابعها وهي منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن منظمة الويبو كانت شريكاً مفيداً للغاية بالنسبة لأي منها في هذه المسألة بالتحديد المتعلقة بالبيانات المناخية وبطريقة نقلها أو البيانات الطبية وطريقة نقلها. ولم يسمع الوفد بأي جهة تقول إن الويبو تمتلك أسلوباً رائعاً في النقل يمكنها الاستفادة منها. وعلى الدول الأعضاء أن تعي أن شرعية منظمة الويبو التي تنشط في العمل في هذه المجالات بالفعل تستقيم من محاولة منظمة الويبو تأسيس اختصاصها بغية تحقيق مكاسب بطريقة أو بأخرى. ولكن المطلوب ليس أن تحقق منظمة الويبو مكاسب بالنسبة لاختصاصها. بل عليها أن تنفذ مهامها الأساسية بحيث تتمكن الدول الأعضاء من إدراك القيمة المضافة من عمل المنظمة في هذا المجال حتى تدعم منظمة الويبو بصفتها دولاً أعضاء.

63. وشرحت الأمانة أن الانشغالات الأساسية المتعلقة بإطلاق مشروع الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء (WIPO GREEN) تتعلق بطريقة الإعلان عنه وكيفية تجنب ازدواجية العمل. ويتوافر موقع المشروع على شبكة الإنترنت على هيئة تجريبية. ولم يجر الترويج له على نطاق واسع لأنه لم يُطلق بعد ولا يزال موضع اختبار. ولكن الأمانة تحدثت عنه بالفعل وعملت على إشراك الشركاء المحتملين بغية تجنب الازدواجية. وربما تتوافر منصات أخرى تحاول القيام بأمر مشابه. فعلى سبيل المثال هناك منصة تأسست على خلفية سياق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بتيسير نقل التكنولوجيا. وعكفت الأمانة على العمل معه لضمان الحيلولة دون ازدواجية البيانات بل العمل على الإحالة المرجعية للبيانات. وقد نفذت أمور مشابهة مع بنك التنمية الآسيوي وبالتعاون مع جمعية مديري التكنولوجيا في الجامعات التي أسست قاعدة للبيانات الخاصة بالتكنولوجيا، على الرغم من أنها ليست في مجال التكنولوجيا الخضراء ولا في مجال التكنولوجيا السليمة بيئياً. ولم يكن مشروع WIPO GREEN مجرد مسألة انضمام غير مبرر بل حاول تجنب الازدواجية وتعزيز التنسيق. أما بالنسبة للإعلان عنه استخدمت الأمانة جميع الإمكانيات المتاحة لديها. ومن شأن العمل مع عدد متزايد من الشركاء المساعدة على نشر الأخبار عنه. وستكون الأمانة ممننة لأي دعم تقدمه الدول الأعضاء. ورحبت الأمانة بالمؤسسات التابعة للدول الأعضاء التي يمكنها المشاركة في مشروع WIPO GREEN بالمشاركة إما بوصفها هيئة لديها تكنولوجيا تقدمها أو هيئة تسعى للحصول على التكنولوجيا أو بصفة ثالثة ألا وهي مؤسسة أو منظمة بإمكانها تقديم خدمات دعم إضافية بشأن هذا المفهوم.

64. وأجابت الأمانة على سؤال وفد البرازيل المتعلق باتخاذ القرار والتنفيذ المتعلق بالبدء بتضمين إشارة إلى المشروعات في مشروع البرنامج والميزانية الذي أقرته الدول الأعضاء. وقد ورد ذكر هذه الأنظمة التعاونية للمرة الأولى في برنامج وميزانية 2011/2010 ما أعطى الضوء الأخضر للبدء في تحري الإمكانيات المتاحة. وذكر البرنامج والميزانية العمل المتعلق بتأسيس أنظمة تعاونية تضيف منظمة الويبو إليها خبرتها واتصالاتها الخاصة بغية إضافة قيمة إلى الجهود المبذولة لتيسير الابتكار وتعزيز نقل التكنولوجيا في هذه المجالات بعينها. وشهدت هذه الأنظمة التعاونية المزيد من التطوير وخطوة بخطوة بدأت تظهر في تقرير أداء البرنامج. وفي هذا الشأن عاد الأمر إلى الدول الأعضاء. وذكر التقرير التعاون مع المنظمات الأخرى في العديد من مجالات جدول أعمال التنمية حيث ذكرت ضرورة عمل منظمة الويبو مع المنظمات الدولية الأخرى من منظور اختصاصاتها وضمان اتساق السياسات وتجنب الازدواجية.

65. وبالنسبة لمسألة المعلومات ومشاركة الدول الأعضاء التي أثارها وفدا مصر والسلفادور أوضحت الأمانة توافر قدر كبير من المعلومات لأكثر عدد ممكن من الدول الأعضاء. وأتيحت المعلومات للدورة الأخيرة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات وعلاوة على ذلك نُظمت جلسات خاصة بالمعلومات على هامش كل من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وإمكان الدول الأعضاء المشاركة بالترويج لهذه الأنظمة التعاونية بين مؤسساتها التي يفترض اهتمامها بالمشاركة. وفي البرازيل عملت الأمانة مع مؤسسة أوزوالدو كروز (Fiocruz) من خلال مشروع *WIPO Re:Search*. وأرسل معهد تيودور بلهارس للأبحاث في مصر باحثًا إلى جامعة كاليفورنيا في إطاره. ولكن منظمة الويبو لم تكن المسؤولة عن اتخاذ القرار بشأن اختيار الأشخاص أو أماكن بعثتهم. فمنظمة الويبو هي موفرة النظامين كما تقدم الحافز الذي يؤمل أن يؤدي إلى تيسير التعاون والابتكار ونقل التكنولوجيا. ولا تتولى منظمة الويبو بنفسها توفير المواد ولا أي نوع من أنواع المنح الدراسية. وتقدم المنظمة النظام الذي تُروج المواد وتتاح من خلاله وتيسر الاتصالات في ظله.

66. وأعربت الأمانة عن امتنانها لتولي الصندوق الاستئماني الياباني إلى حد كبير تمويل مؤتمر الابتكارات المتعلقة بتغير المناخ في أفريقيا المنعقد في كينيا.

67. وأجابت الأمانة على التعليقات المقدمة من وفد فرنسا وأشارت إلى حوار مشابه انعقد في الاجتماع الأخير المتعلق بمشروع WIPO GREEN وأكدت أن منظمة الويبو لا تعمل على التوسع في المشروع فيما يزيد عن أهدافه ولا تحاول أن تجعل نفسها ذات أهمية أكثر مما هي عليه. وتوافرت بالفعل طلبات تتعلق بكيفية عمل الابتكار ونقل التكنولوجيا وكيفية حدوث ذلك في هذه المجالات ولم تسع منظمة الويبو إلى تصويب أحد. وشاركت الويبو بل وقدمت ملاحظاتها وعملت بوصفها موردًا عندما يُلمس منها ذلك من خلال توفير معلومات محايدة ومستندة إلى الحقائق لا من خلال التأثير على جدول أعمال أي طرف بأي طريقة. وليس لمنظمة الويبو جدول أعمال سوى الوفاء بالتزامها بوصفها منظمة دولية ومنظمة من منظمات الأمم المتحدة بالمساهمة في المناقشات الدائرة في الأمم المتحدة وتوفير الخبرات التي تمتلكها بالفعل بغية المساهمة في تحقيق الهدف العام للأمم المتحدة، بحيث لا تكفي بالعمل تجاه تحقيقه بل تنجزه. وبالتأكيد لدى منظمة الويبو مساهمة تقدمها. ولكن مجال تخصصها الدقيق ليس معني بطريقة تبادل بيانات الأرصاد الجوية ولا البيانات الطبية. وليس بوسع منظمة الويبو المشاركة بثقة حقيقية في مناقشات تناول الصحة العامة فقط. ولكن إن كان النقاش على سبيل المثال متعلق بطريقة استغلال المعلومات المتاحة من خلال نظام البراءات بغية تحديد حرية التشغيل لتيسير الابتكار في مجال الأدوية والصحة العالمية لكان أمام منظمة الويبو الكثير لتقدمه. وكان ذلك هو موضوع الندوات الثلاثية التي نظمتها الويبو بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية سنة 2011. ولم تكن منظمة الويبو تغالي في أهمية الملكية الفكرية ولكنها شعرت أن عليها المشاركة في المناقشات بغية تقديم الخبرة المتوفرة لديها وتحقيق القيمة المضافة المتحققة من الخبرات والإسهامات المحددة التي يمكنها تقديمها.

68. وأشار الرئيس أن وفد فرنسا أثار سؤالاً استراتيجيًا ونقطة في محلها. ويمكن رصد اتجاه عام في نظام الأمم المتحدة ألا وهو محاولة منظماتها التوسع. ومن بين المشكلات على سبيل المثال تناول منظمة العمل الدولية العديد من المسائل علاوة على قضايا تتعلق بحقوق الإنسان كما تناولت منظمة التجارة العالمية مسألة الأمن الغذائي. وعلى هذا فالسؤال واجب الطرح لا يخص منظمة الويبو فقط. بل هذا السؤال مشروع فيما يتعلق بجميع أوجه العمل في المنظمات الدولية. فما الذي قامت به مجموع منظمات الأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة بصحبة المنظمات المختلفة وأين حدود عملها؟ والسؤال معني بالقيمة المضافة المتحققة. ولم ينكر أحد الدور الممكن ولكن السؤال معني بالمكانة الممكنة بالضبط. والأمن الغذائي مسألة تعني بها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية والجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة. والسؤال أين تكمن القيمة المضافة لكل منها وأين يوضع الخط الفاصل لكل منظمة من المنظمات. وبالطبع يشعر الجميع برغبة في زيادة صلاحياته. وتتناول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موضوع اللاجئين ولكن في الوقت الحالي يجري الحديث بشأن الدخول في مجال الكوارث الإنسانية على سبيل المثال. واختتم الرئيس كلمته أنه ردًا على الأسئلة في السنة المقبلة لا بد من توافر مضمون أكبر. حيث توجد الكثير من رؤوس الموضوعات، ولكنها تتطلب من الأمانة توفير قدر أكبر من المضمون أي المزيد من التفاصيل.

ما الذي يمكن إنجازه في هذا المجال؟ كيف تساعد هذه الأمثلة؟ ما الماكاة التي يمكن لمنظمة الويبو تحقيقها لنفسها بما يمكن الدول الأعضاء من الإقرار بأن للمنظمة دور تؤوليه في مواجهة التحديات العالمية أو القول بعدم توافر هذا الدور وأن أموال منظمة الويبو ينبغي ألا تُنفق على هذه المسائل. ولا بد أن تمتلك منظمة الويبو المزيد من المعلومات حتى تتمكن الدول الأعضاء من الحكم وإصدار بيان بالقيمة فيما إذا كان للمنظمة أن تتصدى لهذه المجالات. وقد ترغب الدول الأعضاء أن تتعمق الأمانة في مجال ما في حين ترفض هذا التعمق في مجال آخر. وتحتاج الدول الأعضاء هذه المعلومات كي تتمكن من سبر أغوار هذا الحوار الشيق. وأعرب الرئيس عن أمله أن يتسم تقرير السنة القادمة بقدر أكبر من التركيز وأن يقدم المزيد من التفاصيل بشأن بعض هذه المسائل.

69. والتمس وفد البرازيل توفير معلومات مكتوبة في الدورة القادمة قبل انعقاد الاجتماع بحيث يمكن تقديمها إلى العواصم.

70. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية نيابة عن المجموعة بآء قائلاً إنه اقترح آلية غير رسمية تماماً. وقد يكون توافرها قد أتى في وقت متأخر بعض الشيء. ولكن حدث تأخر أيضاً في إدراج وثيقة أخرى. ولم تر المجموعة ضرورة الحصول على المزيد من الوثائق في هذا الصدد.

71. وقال وفد مصر إن أية معلومات إضافية موضع ترحاب على الدوام. وكان من المفيد توفيرها للدول الأعضاء والبلدان المعنية لأخذها في الاعتبار. والتقارير المكتوبة باللغة الأهمية ومفيدة للغاية وخصوصاً بالنسبة للأطراف المعنية.

72. وطلب الرئيس من المجموعة بآء توضيح موقفها بأنها لا ترغب في الحصول على المزيد من المعلومات وتعارض على الالتماسات المقدمة من بعض الأعضاء للحصول على المزيد من المعلومات.

73. وبين وفد بلجيكا متحدثاً نيابة عن المجموعة بآء أنه يرى أن شعبة التحديات العالمية تؤدي عملها على أكمل وجه. وللدول الأعضاء مطلق الحرية في الاتصال بالأمانة مباشرة للحصول على المزيد من المعلومات. وكررت المجموعة وجهة نظرها بعدم الاحتياج إلى إصدار مجموعة إضافية من المطالب. بل بالفعل تتوافر وثائق مكثمة يمكن استغلالها في تقدم سير العمل، وتشعر المجموعة بالرضا الكامل عن مستوى المعلومات التي يجري الحصول عليها. وبالنسبة للسؤال الموجه من الرئيس إلى المجموعة بمعارضتها تقديم الأمانة المزيد من المعلومات مؤسسياً أوضح وفد بلجيكا نيابة عن المجموعة بآء أن المجموعة لا تعارض أي شيء، بل إن الدول الأعضاء لها الحرية في الاتصال بالأمانة مباشرة بطريقة مناسبة والاتصال بشعبة التحديات العالمية والتاس المزيد من المعلومات في هذا المجال.

74. وأوضح وفد الجزائر أنه يرى أن الوفود لا تطلب المزيد من المعلومات ولكن ألا يكون التقرير عبارة عن مجرد عرض بل تقرير كامل شأنه في ذلك شأن جميع وثائق المنظمة. وعلى الرغم من فائدة الورقة التي قُدمت لم يكن من الممكن إرسالها إلى العواصم لأنها لم تكن وثيقة عمل رسمية. ولم تلتبس الوفود أكثر من ذلك. ولا يفهم الوفد السبب الذي يجعل المجموعة بآء تعترض على ذلك.

75. وذكرت الأمانة أنها على أتم استعداد لتوفير معلومات إلى الدول الأعضاء والتمست المشورة بشأن ما ترغب الوفود في الحصول عليه. وأوضحت الأمانة توافر تقرير أداء البرنامج الشامل الذي يبلغ 98 صفحة وأكثر. وسيكون من المفيد الحصول على المشورة فيما تسعى الوفود الحصول عليه بالضبط ويزيد على محتوى التقرير والعرض.

76. وأقر وفد فرنسا بما قيل. وبين الوفد المعلومات الناقصة أو غير الموجودة من وجهة نظر العاصمة باريس. ولكن هذا الأمر غير ملح. وقد ضمن الوفد إشارات مستقبلية في هذا التقرير ويمكن للأمانة أن تقدم الأمور بصورة مختلفة مع استكمالها. وتحقيقاً للتوافق يمكن الحديث عن ذلك بهدوء في الأشهر القادمة مع مناقشة التنسيق والمعلومات الناقصة. ويمكن تعديل ذلك مع سير العمل. وإن شعرت الدول الأعضاء بوجود مسائل ملحة وضاعطة فمن الممكن التعامل معها. والفكرة هنا هي

الاتفاق على التنسيق المقبل. ولا يتسم موقف المجموعة بآء بالعرقلة بالضرورة. فعلى الجميع المشاركة. وهذه هي الطريقة المثلى للسير قُدماً. وقد يتكشف في ضوء هذه المناقشات مناقشتين أو ثلاث تكملية ولكن يجب ألا تفوت الفرصة في إتقان المطلب إلا في حالة ظهور أمر طارئ اليوم. ويمكن تعديل أسلوب تقديم هذه المعلومات والبيانات من خلال التدريب المقبل.

77. وذكر وفد مصر أنه لا يرغب في جعل مهمة الأمانة ثقيلة. فلطالما قدمت الأمانة تقارير تتوافق مع الاحتياجات والمتطلبات. واقترح الوفد البدء بالنتائج. على سبيل المثال البدء بالأهداف المرورية المتوقعة من الأنشطة المرتبطة بكل نتيجة محددة. ولكن المتاح في الوقت الحالي هو مؤشرات التنفيذ. وقد يكون من الممكن البدء بالنتائج. ولم يقدم العرض سوى مثال واحد على التعاون بين مؤسستين. ويمكن تقديم المزيد من الأمثلة على التعاون مثل التعاون مع مصر. وبهذه الطريقة يمكن للبلدان الاستفادة من ذلك من خلال تبادل الخبرات. وهذا مجال من مجالات تحسين البيانات والمعلومات. وبهذه الطريقة سوف توفر الوثيقة المقبلة المزيد من المعلومات وخصوصاً في إطار النتائج.

78. وبينت الأمانة أن تقرير أداء البرنامج في الواقع عبارة عن وثيقة رسمية مقدمة للدول الأعضاء يمكن استغلالها بسهولة. وإلا سوف تتراكم مجموعة كبيرة من الأوراق الإضافية تلزم قراءتها بصحبة التقرير. ولذا اقترحت الأمانة التوسع في تقرير أداء البرنامج بغية تضمين هذه العناصر المتوافرة مع جعلها جزء من النهج الرسمي. وعلى الذين يرغبون في نقل هذا الجزء إلى العواصم اقتطاعه من تقرير أداء البرنامج وإرسال الصفحات ذات الصلة فقط.

79. وأوضح وفد البرازيل أن فكرة الحصول على معلومات بخصوص البرنامج 18 تتعلق بالسماة الخاصة بالبرنامج. ولم ترتبط هذه الحالة بنمط مشروع اقتراح الميزانية. وبما أن البرنامج يرفع تقاريره إلى هذه اللجنة فقط يفترض أن تحصل الدول الأعضاء على المزيد من المعلومات بخصوصه مقارنة بالبرامج الأخرى التي ترفع تقاريرها أمام لجان أخرى تابعة لمنظمة اليوبو.

80. وأوضحت الأمانة توافر تقرير موسع بالفعل عن البرنامج 5 المتعلق بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويحتوي تقرير أداء البرنامج على عرض أكثر تفصيلاً مقارنة بالبرامج الأخرى. وكما ذكرت بعض الدول الأعضاء بالفعل لا بد من ربطه بإطار النتائج بحيث يمكن توضيح العلاقة بينه وبين الإنجاز. وجاء الاقتراح بالتوسع في المعلومات النصية بموجب البرنامج 18 بغية تضمين تلك العناصر كما تم بالنسبة للمجالات الأخرى بحيث يجري إدراجها رسمياً في تقرير أداء البرنامج بوصفها جزء من تقرير البرنامج 18 عن أنشطته.

81. ولم تُقدم تعليقات بخصوص البرنامج 19.

82. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 20.

83. واستعلم وفد جمهورية كوريا عن المؤشرات المرتبطة بالمكاتب الخارجية لتقييم مساهمة المكاتب الخارجية.

84. وبالنسبة للمؤشرات أوضحت الأمانة أن الإدراج في تقرير أداء البرنامج يستند إلى ما تم الموافقة عليه في برنامج وميزانية 2013/2012. وبالفعل لم يحتو إطار النتائج لسنة 2013/2012 على مؤشرات صريحة لكل مكتب خارجي ضمن البرنامج 20. وقد تحسن إطار النتائج تحسناً ملحوظاً في اقتراح برنامج وميزانية 2015/2014 وخصوصاً بالنسبة للمكاتب الخارجية بموجب البرنامج 20. ففي سنة 2013/2012 كانت المكاتب الخارجية تصب في نتائج متوقعة تخص العديد من البرامج والأهداف الاستراتيجية المختلفة.

85. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 21.

86. وأشار وفد تركيا إلى مؤشر الأداء المتعلق بالنسبة المئوية لطلبات الحصول على مشورة قانونية التي تتلقى رداً سريعة ومستقلة وجديرة بالثقة من مكتب المستشار القانوني وتساءل الوفد على وجه الخصوص عن طريقة حفاظ منظمة الويبو على اتساق المشورة المقدمة بناء على الاستفسارات عند توجيهها إلى أقسام مختلفة في المنظمة.

87. وأجابت الأمانة أن هذا المؤشر يتصل بالاستفسارات القانونية الموجهة على وجه الخصوص إلى مكتب المستشار القانوني. وأما بالنسبة إلى الاستفسارات الموجهة إلى مجالات أخرى بالمنظمة فإن لها مؤشرات متضمنة كل في برنامجه (على سبيل المثال البرامج 1 و2 و3).

88. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 22.

89. وأشار وفد تركيا إلى مؤشر الأداء الأول ("النسبة المئوية لبرامج الويبو التي تستخدم بيانات الأداء لإدارة أداء البرنامج") فسأل عما إذا كانت نسبة 53 بالمائة لبيانات الأداء مقارنة بأساس المقارنة المقدر بنسبة 20 بالمائة تمثل نسبة البرامج التي استخدمت الجيل الأول من نظام إدارة الأداء المؤسسي عن التخطيط للموارد المؤسسية. وتساءل الوفد عن السبب وراء عدم استخدام جميع البرامج نموذج الجيل الأول هذا. وأكد الوفد على إقراره لنسبة 53 بالمائة للأداء بل وتقديره لها وهي النسبة التي يعتبرها مقبولة للغاية.

90. وأوضحت الأمانة أنه بتقوية الإدارة القائمة على النتائج كان من بين الجهود المبذولة ضمان استخدام بيانات الأداء ليس بغرض الإبلاغ عن النتائج فقط بل بغرض استخدامها داخليا من الإدارة بغية تحسين الأداء باستمرار. ويعكس هذا المؤشر مدى جودة استخدام مديرو البرامج بيانات الأداء بشكل عام لا استخدامهم النظام الجديد بالضرورة. وانطوت المرحلة الأولى على نظام إدارة الأداء المؤسسي في التخطيط للموارد المؤسسية على التخطيط وهذا ما جرى تنفيذه في الوقت الحالي. وسوف تنطوي المرحلة التالية على التقييم وإعداد التقارير. وكررت الأمانة أن هذا المؤشر يعكس استخدام المديرين بيانات الأداء نفسها في إدارة العمليات اليومية.

91. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 23.

92. وردت الأمانة على السؤال الموجه من الدول الأعضاء وقدمت معلومات إضافية عن عدد الموظفين. وسوف تُدرج هذه المعلومات الإضافية في التقرير السنوي للموارد البشرية لسنة 2013 الذي سيتوافر من خلال لجنة البرنامج والميزانية في شهر سبتمبر.

93. وأكدت الأمانة أن الأعداد الإجمالية للموظفين ظلت ثابتة على مدار السنوات الثلاث الماضية. فمن بين العدد الإجمالي للموظفين البالغ 1 242 موظف ارتفع عدد الموظفين بعقود محددة المدة مقابل تخفيض في عدد الموظفين المؤقتين نتيجة لإصلاح نظام التعاقد. وبقي العدد الإجمالي للموظفين دون تغيير جزئياً نتيجة لزيادة الإنتاجية وخصوصاً في مجالي معاهدة التعاون في مجال البراءات ونظام مدريد. وعلاوة على الموظفين الممولين من الميزانية العادية لدى منظمة الويبو يوجد عدد محدود من الموظفين الممولين من مصادر أخرى. واستخدمت منظمة الويبو عدداً صغيراً من الأفراد غير الموظفين وهم الاستشاريين والزملاء والمتدربين الخ...الذين يمثلون 5,8 بالمائة من الموظفين. وقدمت الأمانة تفصيلاً بالموظفين حسب القطاع. وفيما يتعلق بكلفة الموظفين أضافت الأمانة أن نسبة كلفة الموظفين أيضاً بقيت في النطاق نفسه على مدار السنوات الثلاث الماضية أي بين 66 بالمائة و68,3 بالمائة.

94. وذكر التقرير عمل نظام إدارة الأداء بدرجة مرضية مع تسجيله مستوى عالٍ من الامتثال. ويُدار التدريب مركزياً مع تخصيص مبلغ 1,4 مليون فرنك سويسري لفترة السنتين. وعلاوة على ذلك نُفذ عدد يعتد به من التدريبات باستخدام مدربين داخليين. وشكل التدريب المقدم داخليا أكثر من نصف إجمالي التدريبات المقدمة إلى موظفي منظمة الويبو.

95. وبالنسبة للتوازن بين الجنسين ذكرت الأمانة أن إجمالي التوازن بين الجنسين بلغ 50 بالمائة ولكن مع استمرار أوجه الاختلال على مستويات مختلفة وخصوصاً عند المستويات المهنية العليا. وقطعت منظمة اليوبو التزاماً بتحقيق التوازن بين الجنسين على جميع المستويات مع حلول 2020. وانضم أخصائي تمايز الجنسين والتنوع للأمانة في 1 يوليو 2013.
96. وبالنسبة للتنوع الجغرافي أقرت الأمانة بالانشغالات التي أعرب عنها عدد من الدول الأعضاء بأن بعض أوجه الاختلال قائمة ولا بد من التعامل معها على الفور.
97. وأكدت الأمانة فيما يخص توصيات المراجعة في مجال إدارة الموارد البشرية أن عدد التوصيات المفتوحة قد انخفض من 52 في يوليو 2012 إلى 15 في يوليو 2013. وتتعلق توصيات المراجعة الخمس عشرة المتبقية بتنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية المزمع في أكتوبر 2013 ونظام العدالة الداخلية المزمع تنفيذه في يناير 2014 وبالتدريب.
98. وأكد وفد المكسيك نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي انشغاله المتعلق بالتوازن الجغرافي والتمس إحداث تحسينات على المدى القصير والمتوسط مع وضع مؤشرات وأهداف واضحة بشأنه في استراتيجية الموارد البشرية.
99. وكرر وفد بولندا النقاط التي أثارها وفد المكسيك.
100. وتقدم وفد السلفادور بالشكر إلى الأمانة على عرضها وأحاط بأنه تقدم باقتراحات وتعليقات لدى لجان أخرى تتعلق بالتنوع الجغرافي. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة المعايير الخاصة بتحديد الجنسية بما أن العديد من المتقدمين يطلب يحملون أكثر من جنسية واحدة.
101. وطرح وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) السؤال ذاته الذي طرحه وفد السلفادور وسأل إن كانت تفاصيل جنسيات الموظفين متضمنة في تقرير الموارد البشرية السنوي.
102. وأكدت الأمانة الاعتراف بجنسية واحدة فقط في سجلات الأمم المتحدة ألا وهي الجنسية الأولى ووضع بيان تفصيلي بجنسيات الموظفين في التقرير السنوي للموارد البشرية لاحقاً.
103. وشكر وفد إسبانيا الأمانة على عرض بيانات الموارد البشرية وعلى مشاركة الدول الأعضاء بشأن مسألة الموظفين. واقترح الوفد ضرورة إعادة تقديم مؤشر التغيب في البرنامج 23. وسأل الوفد عن المعلومات الخاصة بمقارنة معدلات التغيب فيما بين المنظمات المختلفة التابعة للأمم المتحدة. والتمس الوفد علاوة على ذلك إضافة مؤشر لرصد نسبة تكاليف الموظفين بحيث تتمكن الدول الأعضاء من إدراك تطور التكلفة لضمان عدم زيادة النسبة إذ يبدو أن ذلك اتجاهاً في نظام الأمم المتحدة.
104. وفيما يتعلق بالتغيب أحاطت الأمانة بإجراء دراسة تتعلق بالصحة المهنية مؤخراً. وتبين البيانات الأولية أن معدلات التغيب في منظمة اليوبو لا تختلف اختلافاً ملحوظاً عنها في منظمات الأمم المتحدة الأخرى. واتخذت الأمانة تدابير أخرى بغية رصد التغيب والتعامل معه. وبالنسبة للاقتراحات الخاصة بتقديم مؤشر يتعلق بتكاليف الموظفين قدمت الأمانة التحليل المقدم من وفد إسبانيا المتعلق بمخاطر زيادة نسبة تكاليف الموظفين على الإنفاق العام، ما يجدد من الموارد المتاحة للأنشطة الأخرى. وفي هذا الصدد رحبت الأمانة بالاقترح المقدم بهذا المؤشر وأكدت أن الفكرة سوف تجري متابعتها.
105. والتمس الرئيس من الأمانة التعليق على الشأن الذي أثاره وفد اليابان فيما يتعلق بتقرير أداء البرنامج لسنة 2012.
106. وذكرت الأمانة أنها استقبلت بعض تصويبات الأخطاء من وفد اليابان فيما يتعلق بالمرفق الخاص بالصناديق الاستثنائية وأن هذه التصويبات سوف تنعكس على نحو وافي عند تحديث التقرير.
107. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 24.

108. وأعرب وفد إسبانيا عن رضاه عن العمل الذي قامت به الأمانة في تحقيق كفاءة التكاليف والوفورات. ورأى الوفد إمكانية إضافة مؤشرات أخرى حتى لو لم يكن الوفد يتقدم باقتراحات محددة عند هذه النقطة. وبين الوفد أنه يقدر الحصول على وثيقة محددة من الأمانة تختص بكفاءة التكاليف والوفورات مثل التي صدرت في العام الماضي بيني تعليقاته على أساسها.

109. وأكدت الأمانة أن هذه الوثيقة سوف تقدم في الدورة الحادية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية وفي اجتماع سبتمبر كما تم في السنة الماضية بشأن الموضوعات ذاتها والسياق ذاته.

110. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 25.

111. واستفسر وفد إسبانيا عن فائدة البرمجيات مفتوحة المصدر وخدمات الحوسبة السحابية والبث عبر الإنترنت وعن صعوبة البحث في البث عن مداخل ومتحدثين بعينهم.

112. وأجابت الأمانة أنها بالفعل تستخدم البرمجيات مفتوحة المصدر بكثافة وخصوصا في الخلفية عند تشغيل خوادم الحواسيب. وفيما يتعلق بالحوسبة السحابية أفادت الأمانة أنها تستخدم السحابة في استضافة بعض نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الوقت ذاته كانت منظمة الويبو جزءا من مجموعة من الوكالات التابعة للأمم المتحدة التي وصلت إلى المرحلة النهائية من تقييم اقتراحات الصناعة المقدمة لاعتماد السحابة على نطاق واسع. ولكن منظمة الويبو واجهت تحديات تفردت بها حيث كان جميع مزودي خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقريبا عملاء للمنظمة ويستخدمون خدماتها. وأعربت الأمانة عن استحسانها تقدير قيمة البث عبر شبكة الإنترنت. وأما بالنسبة لصعوبة البحث عن مقطع بعينه من مقاطع الفيديو فليس من المتاح في الوقت الحالي سبيل فعال من حيث التكلفة يساعد على دمج خاصية الفهرسة للمقاطع المسجلة لإتاحة البحث. ومع تطور التكنولوجيات سوف تدرس الأمانة جدوى هذا التطبيق.

113. وسأل وفد تركيا عن تركيب مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووظيفته وعن وضع تنفيذ خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية.

114. وأجابت الأمانة أن المجلس يرأسه المدير العام بدعم من المدير العام المساعد للإدارة والتسيير والمدير العام المساعد لقطاع البنى التحتية العالمية والمديرين الآخرين ومن بينهم المسؤول الإعلامي الأول. ومجلس تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات هو جهاز الإدارة الداخلية الأعلى فيما يتعلق بشؤون تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الأمانة. وبالنسبة لوضع تنفيذ الخدمات الأساسية أوضحت الأمانة أن الخدمات البالغ عددها 38 خدمة أساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من مكونات البنية التحتية الأساسية وتستخدمها جميع نظم المعلومات تقريبا ولذا فهي قائمة بالفعل. وقد حددت هذه الخدمات بوصفها أهداف أساسية من المستهدف تعزيزها على خلفية سياق مواصلة العمل المنفذ بالفعل.

115. واستفسر وفد فرنسا عن استخدام المواقع المنسوخة في حماية البيانات والأمن وتمويل استثمارات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي تبدو ممولة ذاتيا من خلال استخدام الاحتياطات. واعتبر الوفد هذا الاستثمار نوعا من أنواع الصيانة التي يتعين أن تكون جزءا من الإنفاق المنتظم الذي يخصص في الميزانية العادية ويجب ألا يعتبر نفقة استثنائية يجري تحميلها على الاحتياطات.

116. وأجابت الأمانة أن الموقع المنسوخ يهدف في الأساس إلى تحسين قدرة الأمانة على مواصلة عملها ولا يرتبط ارتباطا مباشرا بموقع المكاتب الخارجية. ويخضع لمجموعة مختلفة من الاعتبارات التي تشمل حماية البيانات في حالة الكوارث. وأما عن حماية البيانات على خلفية سياق السرية فهي أمر مختلف يشمل كل من الموقع المنسوخ والموقع الأساسي. وبالنسبة لتمويل استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أوضحت الأمانة أن الاستثمارات في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لا يجري تمويلها ذاتيا من خلال الاحتياطات. فعلى سبيل المثال كانت الميزانية العادية مصدر تمويل التحسينات التي أدخلت على

الدخول عبر شبكة الإنترنت على اجتماعات منظمة الويبو وهو التحسين الذي حظي بتقدير الدول الأعضاء (على الرغم من تمويل الإمكانية المقبلة في قاعة المؤتمرات الجديدة من الاحتياطات تماماً كما جرى تمويل المبنى نفسه).

117. وفتح الرئيس باب النقاش بشأن البرنامج 26.

118. وشدد وفد إسبانيا على أن معظم مؤشرات البرنامج 26 تسير في مسارها السليم. ولكن ذكر عدم استيفاء أعداد المراجعات التي تمت للمجالات عالية المخاطر العدد المستهدف. والتمس الوفد تفسيراً بشأن ما حدث وما يجري التخطيط له للوصول إلى الهدف الإجمالي عن فترة السنتين. وطرح وفد إسبانيا سؤالاً ثانياً ومن ثم اقتراح بشأن إمكانية تأسيس مؤشر ليعكس نسبة التوصيات تتعلق بالمجالات عالية المخاطر التي نفذتها الأمانة. وأعرب الوفد عن رغبته في متابعة الأسلوب الذي تنفذ به الأمانة التوصيات المقدمة من المراجعة الداخلية.

119. وأعرب وفد ألمانيا عن الانشغال ذاته المتعلق بالبرنامج 26. فقد كان من المفترض الانتهاء من ست مراجعات لمجالات عالية المخاطر في حين لم ينجز منها سوى أربع في عام 2012. وأعرب وفد ألمانيا عن رغبته في معرفة توقيت الانتهاء من المراجعتين المتبقيتين وفي الحصول على المزيد من المعلومات عن هذه المجالات الست عالية المخاطر.

120. وأوضح وفد فرنسا أن الرقابة الإدارية الداخلية تؤدي دوراً في إدارة الأداء ككل وتؤثر على نوعية المحاسبة الخارجية: فكلما كان المراجع الداخلي متقناً عمله كانت سمعة المنظمة أفضل. وأعرب الوفد عن تقديره للعمل الذي تم وبدا في جودة عالية. وشدد الوفد على أن الوسائل المتاحة للرقابة الإدارية لا تفي بالتحديات والمخاطر، وهكذا حتى وإن كان العمل ذو جودة عالية فإن الكم لا يزال محدوداً. وقدر الوفد أن منظمة الويبو مقارنة بالمنظمات الأخرى الأصغر كبيرة بالقدر الذي يسمح لها بامتلاك بنية جيدة تعمل على تنفيذ الرقابة الإدارية الداخلية المستقلة. ولذا فإن التوقعات كبيرة للغاية ويبدو أن الشعبة لم تحدد موقفها بالقدر الكافي فيما يتعلق برصد متابعة التوصيات أو دعمها. وأعرب الوفد عن رغبته في ذكر رأيه أن مستوى إعداد التقارير الموجهة إلى الدول الأعضاء مخيب للآمال بعض الشيء إذ تمتلك المنظمة نموذجاً فريداً في العمل يصعب على الدول الأعضاء فهمه. وأضاف وفد فرنسا أنه مع وجود صعوبات في الوصول إلى التقارير كما ذكر من قبل لم تكن التقارير بالجودة المتوقعة. ولا بد من إحداث تحسين نوعي فيما يتعلق بالدور الذي تؤديه المراجعة الداخلية تجاه المراجعة الخارجية. وأكد الوفد على أن هذا الأمر غير إشكالي لأن الرقابة الإدارية الخارجية/المراقبة الداخلية ما هما إلا أمر طبيعي وبالغ الأهمية. وأعرب الوفد عن أمله في التدبر بقدر أكبر في إشكالية المؤشرات. حيث يرى أن هذه المفارقة الأساسية الخاصة بالمراجعة الداخلية مشكلة حقيقية. وأضاف الوفد أن المراجع الجيد إن عثر على الكثير من الأمور سوف يُضمن التقرير الكثير من التنبيهات ولكن المشكلة أن ذلك لا يحدث لأن الناس يخشون تساؤل الدول الأعضاء عن السبب الذي جعل العديد من الأمور يجري إبرازها. وشجع الوفد التفكير في المؤشرات بشكل مختلف عن النهج المتبع في البرامج الأخرى. وسوف يتطلب الأمر أن يتوصل الحل إلى طريقة للقضاء على هذا الإشكال. وذكر الوفد جميع الوفود الأخرى بضرورة أخذ هذا الأمر في الاعتبار وبضرورة التدبر فيه ربما ليس لسنة 2015/2014 ولكن لسنة 2017/2016. ولا بد من التفكير على وجه الخصوص في هذه المؤشرات التي تؤثر على الرقابة الإدارية الداخلية فيما يتعلق بطريقة تقدير هذا العمل لأنه ما من شيء أفضل للدول الأعضاء من الحصول على تقرير نقدي صادر عن رقابة إدارية داخلية. وهذا ما يتعين على الدول الأعضاء تقديره تقديراً بالغاً.

121. وأعرب مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية (IAOD) عن شكره للوفود على تعليقاتها الإيجابية وقدم إيضاحات بشأن الأسئلة التي طُرحت. وفيما يتعلق بنتائج المؤشر المتعلق بعدد عمليات التدقيق، أوضح مدير الشعبة أن المستوى المرجعي كان ست عمليات تدقيق في السنة. وقد تم بالفعل تنفيذ أربع تدقيقات في السنة الأولى. وكان القصد من وراء إجراء ست تدقيقات في السنة هو الوصول إلى اثني عشر تدقيقاً في الثانية. تم الانتهاء من أربع تدقيقات في عام 2012، وهي النصف الأول من الثانية. ويمثل أربع تدقيقات من أصل 12 مستوى أقل من العتبة المقررة 40 بالمائة والتي تم تحديدها كنسبة ضرورية للوصول إلى مؤشر "على الطريق الصحيح". وبغية تحقيق مؤشر مرضي "يكسني باللون

الأخضر"، مطلوب إجراء ما لا يقل عن ست تدقيقات من أصل 12، حيث ما تزال النقطة المرجعية للشئانية هي 12 تدقيقاً. وكما أكد وفد فرنسا، كانت هذه نقطة انطلاق. وصدر أربعة تقارير تدقيق بدلاً من ستة خلال السنة الأولى من الشئانية، وما يزال الهدف هو تنفيذ 12 تدقيقاً خلال فترة السنتين. وأعرب مدير الشعبة عن أمله في العودة في العام المقبل مع ضوء أخضر، ودون أن يكون في حاجة إلى تقديم أي مبررات. واستعرض مدير الشعبة أسباب الانتهاء من أربعة تقارير فقط، حيث كان السبب الأول هو رحيل أحد مراجعي الحسابات في منتصف السنة، وهو من الأسباب الخارجة عن مسؤولية الشعبة. وقد حل محله آخر على نحو السرعة قبل نهاية السنة. وكان من نتيجة فقدان مدقق على جانب كبير جداً من الخبرة والدراية بأعمال المنظمة واستبداله بأخر لا يتمتع بهذا المستوى من المعرفة، التأثير على معدل سير الأعمال. ومن ثم بدأت الأمور تضي ببطء. والسبب الثاني هو قيام الشعبة باستخدام برمجيات جديدة للمساعدة في تخطيط العمل بشأن المهام الفردية ومتابعة التوصيات الجارية. واستدرك قائلًا إن البرمجيات الجديدة سوف تعود بالنفع على المنظمة بأكملها في الأشهر القادمة، ولكن استتبع هذا استغراق بعض الوقت واستنفاد بعض الموارد. وكانت هذه هي أسباب عدم الوصول إلى العدد المستهدف وإصدار المزيد من تقارير التدقيق. وبالعودة مرة أخرى إلى عدد التقارير، عبّر مدير الشعبة عن اعتقاده في أن عدد القضايا التي أثّرت والتوصيات التي طُرحت لم تكن في واقع الأمر ذات طابع تنقيفي يعود بالنفع على المنظمة، وكان من الممكن الانتهاء من الكثير من التقارير دون الخروج بأي توصية. وأضاف المدير بأن الشعبة تؤدي دورها في الرقابة الداخلية بالمشاركة مع آخرين. فعمل سبيل المثال، هناك أدوار تقوم بها كل من وحدة التفتيش المشتركة ومراجع الحسابات الخارجي. تؤدي الشعبة الدور المطلوب منها، ولكن عندما يتعلق الأمر بالضوابط الداخلية، تقع المسؤولية الأساسية على مديري البرامج. في حالة توفر آلية رقابة داخلية قوية لمديري البرامج، فسيكون هناك تقارير تحليلية لنظام الرقابة الداخلية ولكن مع عدد محدود من التوصيات. وفيما يتعلق بالمؤشرات، صرح مدير الشعبة بأنه عندما تولى مهام منصبه، وجد المؤشرات التي تم إقرارها بالفعل في عام 2011 للعمل بها في البرنامج والميزانية للشئانية 2012/13. ولذلك لم تكن تلك المؤشرات من اختيار الشعبة، ولكنها تسعى في تحديد مؤشرات أفضل. وأعرب عن أمله في تحديد مؤشرات أفضل للمساعدة في قياس جودة العمل وكفاءة ما أنجز من أعمال أثناء العمل في البرنامج والميزانية للشئانية 2014/15. ومثال على ذلك، سيتم اتخاذ النسبة المئوية للتوصيات التي نفذتها المنظمة في الوقت المناسب مؤشراً للشئانية 2014/15. والتفت مدير الشعبة مرة أخرى إلى موضوع البرمجيات والذي كان قد تعرض له من قبل، وقال لقد استغرقت هذه البرمجيات وقتاً لا يتناسب مع التثبيت ولكنها ستكون مفيدة في رصد ومتابعة هذه المؤشرات بشكل وثيق. وفيما يتعلق بالتنفيذ إلى التقارير، أشار إلى قرار الدول الأعضاء في العام الماضي بتمكين من يرغب منهم في الاطلاع على تقارير المراجعة والتقييم التي تصدرها الشعبة بموجب طلب يُقدم لهذا الغرض. وأكد على أن كل المطلوب من الدول الأعضاء للسماح لهم بالتنفيذ إلى تلك التقارير هو إرسال طلب بهذا الخصوص، وهو على ما يبدو إجراء بسيط للغاية. وأضاف بأن تلك البلدان التي طلبت الاطلاع على التقارير حتى الآن لم تعرب عن أي مشكلة محددة واجهتها في هذا الصدد، وذلك بعد التغلب على عدد محدود من المعوقات التي ظهرت في البداية. وأنهى مدير الشعبة كلمته متحدثاً عن موارد الشعبة وأوضاعها، واقترح تأجيل هذه المناقشة لجلسة الميزانية حيث إنها هي المكان الأنسب لمناقشة هذا الأمر.

122. وافتتح الرئيس المناقشة بشأن البرنامج 27.

123. واستهل وفد تركيا كلمته قائلًا، كان من نتيجة تنفيذ سياسة الويبو الجديدة الخاصة باللغات، وكما ورد في الفقرة 2.27، ازدياد حجم العمل بصورة هائلة بالمقارنة بعام 2011. ومن أجل التعامل مع هذا الأمر، أدخلت الويبو أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب، والتي كان من المقرر نشرها في عام 2013. ومن المتوقع أن تسهم تلك الأدوات في خفض تكاليف الترجمة. ووضعت الويبو خطة عمل لاتخاذ مزيد من الخطوات للاستفادة من أدوات ترجمة مؤتمتة بالكامل يكون من شأنها تحسين النوعية. وطلب الوفد إجراء دراسة قصيرة بواسطة الأمانة للنظر في اللجان ذات الصلة، وبخاصة لجنة البرنامج والميزانية، بشأن استخدام أدوات الترجمة الآلية ودراسة ما إذا كانت تُستخدم في وكالات أخرى في الأمم المتحدة، فضلاً عن عواقب التكلفة المالية.

124. وأشاد وفد إسبانيا بعمل المترجمين التحريريين والفوريين، ولا سيما من حيث الجودة والكفاءة. ومضى يقول لقد قامت المنظمة بزيادة عدد اللجان والاجتماعات، مما استتبع رسمياً توفير ترجمة تحريرية وفورية وزيادة العبء على الميزانية. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت، هناك بعض الحالات التي لم تتوفر فيها الوثائق في وقت مبكر بما فيه الكفاية. وفي بعض الأحيان كان من الصعب الوفاء بالمتطلبات. وبالنظر إلى أعمال الجمعيات، كان أحد المؤشرات الهامة هو النسبة المئوية للوثائق التي يتم الانتهاء من ترجمتها قبل شهرين من الميعاد المقرر. وحددت الويبو فترة الشهرين بغية إتاحة الوقت للوفود للتحضير. واستفسر الوفد عما إذا كانت الأمانة العامة ستنظر في تمديد تلك الفترة، ليس فقط للجمعيات، ولكن أيضاً لباقي اللجان الأخرى حيث يتم توفير الوثائق باللغات الرسمية. ولفت الوفد الأنظار إلى مسألة أخرى على جانب من الأهمية، وهي الخاصة بالتأكد على توفير الترجمة الشفوية في جميع الأوقات للجان. فعلى الرغم من التحسينات التي أُدخلت على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، إلا أن هناك بعض اللجان التي أنهت أعمالها في وقت متأخر جداً، ولم يكن من الممكن توفير الترجمة الشفوية بعد الساعة الثامنة أو التاسعة مساءً. وحيث إن ذلك أيضاً من المؤشرات الدالة على جودة الخدمة المقدمة، فرما يكون هناك حاجة إلى مؤشر جديد يُمكن من رصد التحسن في هذا الصدد، وذلك عن طريق تحديد حد أدنى من اللجان التي يصعب توفير ترجمة شفوية لها طوال فترات عملها. وثمة إمكانية أخرى للنظر فيها من قبل اللجنة أو الأمانة العامة، وهي استحداث مؤشر للمساعدة في قياس التطور في متوسط عدد صفحات الوثائق، وربما يساعد على خفضها. حيث تزيد تكلفة الترجمة مع زيادة عدد صفحات الوثيقة. وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام مؤشر يساعد المنظمة ويجفها على إنتاج وثائق قصيرة وموجزة بقدر الإمكان. وقد يساعد مثل هذا المؤشر على احتواء التكاليف إلى أدنى مستوى لها كما سيسهم أيضاً في زيادة جودة الخدمة.

125. وأشار وفد فنزويلا لبيان وفد إسبانيا والذي سلط الضوء فيه على بعض القضايا الهامة جداً. وأعرب عن رأيه قائلاً إن موضوع اللغات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع التنمية والحاجة إلى التأكيد على تمكين المعنيين من القراءة والنظر في الوثائق بلغتهم الأصلية في عواصم بلدانهم. وبدأت الويبو على بذل جهود كبيرة في هذا المجال، ومع ذلك لا يزال هناك بعض الأمور التي تحتاج إلى تسوية. ومضى يقول، تستخدم المنظمة في الغالب لغتين في سياق تنفيذ أعمالها، مما يعني ظهور الوثائق المترجمة إلى الأربع لغات الأخرى في وقت متأخر في معظم الأحيان. ورأى الوفد إمكانية قيام أمانة الويبو بتقييم عدد الوثائق التي تُستخدم في كل لجنة ولكل عضو وفي كل اجتماع. وأشار إلى أن هناك في الغالب وثائق طويلة جداً، ولكن يختلف عدد الحضور في كل اجتماع، وهناك الكثير من الفاقد من حيث الانبعاثات الكربونية والأثر البيئي. وأشار إلى إنتاج عدد ضخم من الوثائق لاجتماعات لا يحضرها سوى عدد قليل من الممثلين، وتكون النتيجة إعادة تدوير تلك الوثائق.

126. وأيد وفد بلجيكا البيانات التي أدلت بها وفود إسبانيا وفنزويلا واقترح استحداث مؤشر لتوفير معلومات متعلقة بمتوسط عدد الوثائق لكل لجنة. وتساءل عما إذا كان هناك حقاً حاجة للتقارير الحرفية المطولة. وأشار إلى تجربة سابقة في منظمة التجارة الدولية حيث استخدمت وثائق مختصرة وموجزة حققت الاستفادة المرجوة للوفود صغيرة الحجم. واختتم الوفد كلمته بالاستفسار عما إذا كان من الممكن البدء في إجراء تغييرات محددة بشأن عدد الوثائق.

127. وقالت الأمانة، بدأت الويبو في استخدام أدوات جديدة للترجمة بمساعدة الحاسوب (CAT) لتحل محل النظام الحالي. وتركز عمل تلك الأدوات، بعد أن خضعت للتجربة على مدى عدة أشهر في عام 2012، في إدارة الترجمة وقواعد بيانات المصطلحات وبيئة سير العمل. وفي عام 2013، تم انتقاء أداة، وجاري استخدامها من قبل موظفي الترجمة. وشهدت الأمانة تحسناً أليفاً في معايير الكفاءة نتيجة لذلك. ومع الأخذ بأدوات الترجمة (CAT) الفعالة والتحسينات الناتجة من حيث ذاكرة الترجمة، كان من المأمول تحقيق كفاءة أكثر من حيث التكلفة. واستدركت قائلة لن تتمكن الترجمة الآلية من تقديم معايير الجودة التي تتطلبها الويبو، على الرغم مما وصلت إليه اليوم من تقدم. وعندما نوقشت سياسة اللغات في الجمعية العامة في عامي 2010 و2011، أعربت الدول الأعضاء بجلاء عن رغبتها في اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ سياسة اللغات، ويتعين على الأمانة التأكد من عدم تأثر مستوى الجودة سلباً، حيث تعد الجودة أكثر العناصر أهمية عندما يتعلق الأمر بترجمة وثائق الويبو. بيد أن الأمانة تتابع تطورات الترجمة الآلية، مثلها في ذلك مثل هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وسوف تحرص

على انتهاج وممارسة الخيارات المناسبة في المستقبل. وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به وفد إسبانيا، تُطبق فترة الشهرين التي تم تحديدها لتقديم المستندات في جميع أعمال اللجان، وليس فقط لأعمال الجمعية العامة. وستحاول الأمانة، قدر الإمكان، الانتهاء من إعداد الوثائق في جميع اللغات قبل شهرين من بدء أعمال اللجنة.

128. والتفتت الأمانة إلى خدمات الترجمة الشفوية المتاحة للجان، وقالت لقد تم التعاقد مع مترجمين فوريين لتغطية اجتماعات معينة طوال فترة انعقادها نظراً لعدم توفر موظفين للترجمة الفورية من داخل الويبو. ولذلك حاولت المنظمة تخطيط اجتماعاتها وتدير احتياجاتها من المترجمين الفوريين في بداية السنة. ويتم التعاقد مع المترجمين الفوريين في المعتاد على أساس فترة محددة من الوقت خلال الأسبوع، وعادة من الساعة العاشرة صباحاً إلى الساعة الواحدة ظهراً، ومن الساعة الثالثة إلى الساعة السادسة مساءً. وفي كثير من الأحيان، تُتخذ ترتيبات للإبقاء على المترجمين الفوريين لما بعد الساعة السادسة مساءً، ولكن في أحيان أخرى يكون من الصعب توفير الترجمة الفورية بجميع اللغات الست بسبب المهلة القصيرة المتاحة للمسؤولين عن التنظيم للتصرف خلالها. وإذا ما تم الانتهاء من جدول العمل الأسبوعي في بداية الأسبوع، ستكون الفرصة المتاحة لترتيب توفير ترجمة فورية بعد ساعات العمل المخططة أفضل، ولكن من الناحية المثالية ينبغي أن تكون التوقيتات معروفة في وقت وضع اللمسات الأخيرة في عقود تشغيل المترجمين الفوريين.

129. وقالت الأمانة في معرض حديثها عن طول الوثائق، ستكون هناك فرصة لمناقشة هذه المسألة عند نظر اللجنة البرنامج والميزانية للشائبة المقبلة. ومضت تقول، عند اعتماد سياسة اللغات في عام 2011، أثيرت بعض الشواغل حول الحد من حجم الوثائق. وفي ذلك الوقت، قُيِّمت الزيادة في حجم الوثائق بحوالي 18 بالمائة، ولكن تعدت الزيادة الفعلية هذه النسبة وبلغت 53 بالمائة. وكان من أحد القرارات التي أُتخذت، من حيث المبدأ، في ذلك الوقت أن تتكون الوثيقة من حوالي 3 300 كلمة (حوالي عشر صفحات قياسية وفقاً لمعايير الأمم المتحدة). ومع ذلك، لم تُوضع أي حدود على الوثائق التي تُقدم إلى الويبو من قبل الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، صدر قرار يقضي بأنه في حالة طلب لجنة معينة إجراء دراسة أو عمل استقصاء أو استبيان بناء على طلب من الدول الأعضاء، يتم تقديم ملخص عملي من حوالي عشر صفحات جنباً إلى جنب مع تلك الدراسة. وفي مثل هذه الحالات، يكفي فقط بترجمة هذا الملخص إلى اللغات الخمس الأخرى، مع تعميم الدراسة وتوزيعها باللغة الأساسية التي أُعدت بها، ما لم تطلب دولة عضو أو مجموعة من الدول الأعضاء ترجمة هذه الدراسة إلى بعض اللغات الأخرى. وبلغ حجم بعض هذه الدراسات حوالي 400 صفحة. وكما ذكرنا من قبل، يكفي في العادة بترجمة الملخص فقط إلى جميع اللغات الست. ومع ذلك، هناك حالات تطلب فيها بعض الدول الأعضاء الحصول على الدراسة مترجمة إلى لغات أخرى. وبلغ متوسط تكلفة ترجمة صفحة واحدة في عام 2012 حوالي 177 فرنكاً سويسرياً. ولذلك تصل تكلفة ترجمة دراسة مكونة من 400 صفحة إلى مبالغ كبيرة جداً. وحاولت الأمانة الترشيد وإنفاذ التدابير الرقابية على الوثائق، وقد تلمست بعض النتائج المشجعة في عام 2013 بالمقارنة بحجم الوثائق في عام 2012. واستطردت قائلة، سيكون من دواعي سرور الأمانة تقييد عدد الوثائق التي تُتاح في شكل مطبوع. وفتت الأمانة الأنظار إلى تجربة الأمم المتحدة في نيويورك حيث تم استحداث مفهوم "الورقة الذكية" (papersmart)، وأوقف التعامل بالوثائق الورقية في معظم الاجتماعات. وجرى تشجيع المشاركين في الاجتماعات على حمل أجهزة الآي باد أو اللاب توب، ويتابع معظمهم الاجتماعات باستخدام النسخ الإلكترونية للوثائق. وعلى من يرغب في الحصول على نسخة ورقية من وثيقة ما الانتظار إلى أن يتم طباعتها وتسليمها له. والأمانة على أتم استعداد، في حالة موافقة الدول الأعضاء، على إدخال هذه التجربة في الويبو، بحيث لا يتم طباعة نسخ ورقية إلا عند طلبها فقط.

130. وفيما يتعلق بالتقارير الحزفية لاجتماعات اللجان، أعربت الدول الأعضاء عن رغبتها في الاحتفاظ بتقارير حزفية، بدلا من التحول إلى تقارير مختصرة أو موجز من إعداد الرئيس. وفي عام 2012، كان متوسط طول التقرير الحزفي لاجتماعات اللجان 194 صفحة. وبلغت بعض التقارير 300 أو 400 صفحة. أما بخصوص الجداول الزمنية، كان على الأمانة إتاحة وثائق الويبو للجان الدائمة والهيئات الرئيسية بجميع اللغات الست. وفيما يتعلق بالأفرقة العاملة، فقد تقرر النظر في هذه

المسألة أثناء مناقشة البرنامج والميزانية للشائبة 15/2014، استناداً إلى تجربة الأمانة في تنفيذ سياسة اللغات على مدى العامين السابقين.

131. وسلط الرئيس الضوء على حقيقة ارتفاع تكلفة الترجمة وأن هناك الكثير الذي يتعين القيام به لخفض التكاليف في هذا الصدد.

132. وأكد وفد فرنسا على أهمية مسألة الترجمة الشفوية، وقال ليس من السهل الوصول إلى حل مثالي. وفيما يتعلق بالتقارير الحرفية، تساءل الوفد عما إذا كان هناك وثيقة أقصر موجودة من شأنها القاء الضوء على حالة الوثيقة وعلى ماهية التعليمات، لأن ما يجري طلبه حالياً ليس تقرير حُرْفِي مترجم في نسق ورقي مطبوع. وكان المطلوب هو تسجيل، يسمح للمشاركين بالتحقق من كل ما قيل، مع بيانات محددة بشأن نقاط معينة يتم ترجمتها إذا كانت ذات طبيعة حاسمة. وهناك أيضاً نقاط أخرى مثل البيانات الخاصة بالنتائج والحاجة لتوفير إمكانية لتحديد بعض النقاط في حالة ظهور ما يستدعي الرجوع إليها أو عند ظهور مشاكل. عدا ذلك، لا يكون هناك حاجة للتقارير الحرفية. ولفت الوفد الأنظار إلى أنه كثيراً ما أُسيء فهم تصريحاته في التقارير الحرفية. وعلاوة على ذلك، هناك مسألة التحقق من صحة تلك التقارير. وتساءل عما يمكن أن تفعله الوفود في حالة الاختلاف مع محتويات هذه التقارير. وكانت تكلفة إجراء التصويبات مرتفعة للغاية. والتمس الوفد من تلك الوفود التي تتطلب الحصول على تقارير حُرْفِيّة النظر في إمكانية متابعة الاجتماعات باستخدام التسجيلات.

133. وأشار وفد إسبانيا إلى استحالة التنبؤ بنطاق العمل الهائل لأعمال اللجان الدائمة، ويفسر هذا في معظم الحالات سبب عدم الوفاء بمهلة الشهرين الممنوحة كي تكون الوثائق جاهزة قبل وقت كافٍ من الاجتماع. والتفت الوفد إلى مسألة الاجتماعات التي تستمر لفترة أطول من المخطط لها وما يترتب على ذلك من مشكلة توفير ترجمة شفوية، وقال ينطوي هذا الأمر على مسائل مالية وتنظيمية. ومضى يقول، ربما تبذل الدول الأعضاء والأمانة جهوداً أكبر لضمان انتهاء الاجتماعات في الوقت المخطط وفقاً للجدول. وقال إن الاجتماعات التي تستمر إلى ما بعد الوقت المخصص، ليست بالضرورة بغرض إجراء مناقشات جادة وقيمة. وأعرب عن رأيه قائلاً، يتعلق الأمر بالانضباط الذاتي من جانب الدول الأعضاء ومن الأمانة. وقال في معرض حديثه عن طول الوثائق، لقد بلغ طول بعض الوثائق التي قدمتها الأمانة 15 أو 20 صفحة فقط، ولم يُترجم إلى اللغات الأخرى سوى الملخص فقط. ومضى يقول، لا يمكن اعتبار هذه الوثائق طويلة وينبغي ألا ينتج عن ترجمتها أي مشكلة. ووصف ترجمة ملخص تلك الوثائق فقط بأنه مدعاة للقلق. وتساءل عما إذا كان لدى الأمانة بعض الأفكار عن مؤشرات تُمكن من تحسين الأمر من حيث اشتراط فترة الشهرين، وعدم توفير ترجمة شفوية في نهاية الاجتماعات، والتوصل لقاعدة تتعلق بالوثائق الطويلة ذات الحجم الاستثنائي، وتحديد حجم الوثيقة الذي يمكن ترجمته. واستدرك قائلاً إنه على استعداد لمناقشة التقارير الحرفية. ورأى الوفد أن القضية الحقيقية تكمن فقط في إمكانية التحقق من البيانات عند ظهور إشكالية معينة. وقال إنه لا يرى أي قيمة مضافة من التقارير الحرفية، وأعرب عن شواغله على نحو متزايد فيما يتعلق بالنقاط التي أثارها، ويرغب في تحقيق بعض التقدم في هذا الصدد.

134. وصرح الرئيس بأنه تقرر مناقشة مسألة الترجمة الشفوية والخدمات اللغوية تحت البند الخامس، ومرة أخرى في شهر سبتمبر، عندما تنتهي الأمانة من إعداد وثيقة بشأن سياسة اللغات. وفي حالة التوصل إلى اتفاق بخصوص تقارير المحاضر الحرفية والتسجيلات الصوتية، يمكن التوصل إلى قرار في شهر سبتمبر.

135. وأعرب وفد الولايات المتحدة عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد فرنسا بشأن عدم الحاجة إلى سجل مطبوع في حالة توفر تسجيل صوتي. ومع ذلك، أثار الوفد قضية فهرسة هذه التسجيلات ومشكلة البحث عن موقع محدد يحتوي على بيانات معينة في ملف صوتي، حيث لا تظهر هذه المشكلة عند البحث عن نص في سجلات حُرْفِيّة مكتوبة. وفي حالة إيجاد حل لهذه المشاكل، يمكن عندئذ استخدام التسجيلات الصوتية وتحقيق وفورات جوهرية. وأشار إلى توفر إمكانية عرض

التدفقات النصية مباشرة. وفيما يتعلق بترجمة البيانات إلى لغات الأمم المتحدة الأخرى، اقترح الوفد إمكانية تدوين الترجمة الشفوية للبيانات أثناء إلقاءها بدلا من ترجمتها من الإنكليزية في وقت لاحق.

136. وأيد وفد إيطاليا البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة تعليقا على إمكانية التوصل إلى حل جيد عن طريق استخدام التسجيلات الصوتية المفهرسة على نحو سليم. ومع ذلك، هناك أيضا إمكانية عرض نص الترجمة الشفوية مباشرة، مع إجراء تنقيحات مستمرة في حالة وجود أي أخطاء تتصل بالوقائع.

137. وذكر وفد مصر أن مسألة تقارير المحاضر الحرفية من المسائل التي تحتاج إلى تحليل دقيق. فما تزال بعض البلدان تطلب الحصول على تقارير حرفية كاملة، وبخاصة البلدان ذات التمثيل الضعيف والتي لا تتمكن دائما من حضور كل الاجتماعات. وفي مثل هذه الحالات، تُتيح تقارير المحاضر الحرفية للوفود متابعة كل ما قيل في مختلف اجتماعات اللجان والهيئات. وأعرب الوفد عن موافقته على ارتفاع تكلفة الترجمة، وعلى أن نظم الترجمة الآلية والترجمة بمساعدة الحاسوب لا تعبر دائما عن المعنى الحقيقي للنص. ومضى يقول، قد يكون أحد الحلول هو استخدام النظامين معا في نفس الوقت. حيث يمكن تصويب نتائج الترجمة الآلية أو الترجمة باستخدام تكنولوجيا الترجمة بمساعدة الحاسوب ومراجعتها بواسطة مترجم بشري، وهكذا يمكن توفير الوقت وتقليل التكاليف.

138. وأعرب وفد الولايات المتحدة عن رغبته في التأكيد على أنه في حالة عدم فهرسة التسجيلات الصوتية على نحو سليم مع استمرار الحاجة إلى التقارير الحرفية المكتوبة، فهو يقترح الإرسال النصي إلى لغات الأمم المتحدة الخمس الأخرى أثناء إلقاء البيان بدلا من إجراء الترجمة في مرحلة لاحقة. ويمكن تسجيل نص الترجمة الفورية المرسل هذا على الورق. وخلص إلى أن هذا النهج أوفر من الترجمة التحريرية حيث سيتم الاستعانة بالترجمة الفورية وتدوينها.

139. وأعرب وفد السلفادور عن شكره للأمانة، والنفت إلى الفقرة 9.27 المتعلقة بتدابير الويبو لتحسين الكفاءة، وقال إنه يُبَيِّن التدابير المذكورة، وفي الواقع يُبَيِّن أي تدابير من شأنها تخفيض التكاليف في المنظمة، مع وجوب عدم الإضرار بمصالح الدول الأعضاء. ورحب الوفد بعمل نظام مؤشرات الأداء بشكل طبيعي، على الأقل على ما يبدو. وتساءل عما إذا كان من الممكن تزويده بمعلومات تتعلق بعدد الإخطارات الخاصة بنظام مدريد قبل نهاية السنة. وفيما يتعلق بنسخ الوثائق، أشار إلى أهمية هذا الأمر لتنمية الملكية الفكرية، وأعرب عن ترحيبه لإتاحة ملخصات الوثائق باللغة الإسبانية. ومضى يقول، كانت بعض من تلك الوثائق طويلة إلا أنها عكست عناصر الدراسات بشكل مركز. قد يستطيع الممثلون العاملون في الخارج التحدث بأكثر من لغة، ولكن لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للموظفين العاملين في عواصم بلادهم. وأعرب عن أمله في استمرار هذا النهج. واختتم كلمته قائلا، إن الملخصات كانت أكثر من مرضية وربما يمكن اعتماد هذه الممارسة من قبل مجموعة عمل معاهدة التعاون بشأن البراءات.

140. وصرح وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) بأن مسألة الترجمة مسألة معقدة، وتساءل عما إذا كانت اللجنة هي المحفل المناسب لمناقشة هذه القضايا. ومضى يقول في سياق تبريره ارتفاع تكلفة الترجمة، لا تغطي تكلفة الترجمة مقابل عدد الصفحات المطلوب ترجمتها فقط، بل تغطي أيضا خبرات ومعارف المترجم القائم بالعمل. وفيما يتعلق بإمكانية ترجمة الوثيقة بالكامل، أوضح أن إعداد الملخصات يتم بواسطة أفراد وتكون في غالب الأمر معبرة عن وجهة نظر شخصية، وقد يكون ذلك عن غير قصد. أما بخصوص الترجمة الآلية، رأى الوفد أن هذا النهج سوف يزيد الأمر سوءا. واستطرد قائلا، إن استخدام نظم الترجمة الآلية لترجمة الوثائق، ثم مراجعتها لاحقا بواسطة مترجمين قد تكون عملية أكثر تعقيدا من مجرد إرسال الوثائق مباشرة إلى المترجم البشري. وكرر الوفد ما ذكره في بيان سابق له من حيث إمكانية تغيير أعداد الوثائق المطبوعة مع اختلاف اللجان المعنية. ومن الواضح، سوف يكون للمنظمة صورة أفضل وأكثر حرصا على البيئة. ويجب على الأمانة تقييم متوسط عدد الوثائق المطبوعة لكل لجنة من اللجان. وفي كثير من الأحيان يتم طباعة أعداد كبيرة من الوثائق لاجتماعات لا يشارك

فيها سوى عدد قليل جداً من الحضور. ويمكن زيادة عدد الوثائق بناء على الطلب. وأنهى كلمته قائلاً إن المترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين يوفرون حلاً لـ "برج بابل" الذي تواجهه المنظمة.

141. وأشارت الأمانة إلى زيادة نسبة الاستعانة بالموارد الخارجية من 35 بالمائة في عام 2011 إلى 56 بالمائة في العام التالي، بسبب عبء العمل المتزايد. وفيما يتعلق بمعياري الإنتاجية للمترجمين داخل المنظمة، يُعهد للفرد الواحد ترجمة 1 500 كلمة ومراجعة 4 500 كلمة يومياً. وقد أظهرت دراسة استقصائية أجرتها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية مؤخراً تمتع الوبو بأعلى معدل إنتاجية في مجال الترجمة متفوقة بذلك على جميع المنظمات الأخرى في جنيف. وأضافت الأمانة قائلة، إذا ما قررت الدول الأعضاء التخلي عن التقارير الحرفية، فسوف تبادر الأمانة إلى تنفيذ هذا القرار. وأوضحت في معرض حديثها عن مسألة الملخصات التي يتم إعدادها للوثائق الطويلة، حتى للوثائق التي يبلغ عدد صفحاتها 15 أو 20 صفحة فقط، بأن الدول الأعضاء في عام 2011 وضعت حداً أدنى لعمل الملخصات بحيث لا تقل الوثيقة عن 10 صفحات. ومع ذلك، أبدت الأمانة بعض المرونة في هذا الصدد، حيث كان من المهم التأكيد على عدم التأثير سلبياً على جودة الوثائق. وفيما يتعلق بالتسجيل الصوتي والاقتراحات الأخرى، فسوف تتم دراستها بالتشاور مع إدارة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

142. أما بخصوص البيان الذي أدلى به وفد السلفادور بشأن الفقرة 9.27 وتنفيذ بعض أوجه الكفاءة، أوضحت الأمانة عدم تأثر جودة الكفاءة ونوعيتها. حيث تم خفض التكاليف نتيجة لمفاوضات مع مقدمي الخدمات. وفيما يتعلق بالأفرقة العاملة، قالت، سيتم النظر في هذه المسألة عند مناقشة ميزانية الشائبة المقبلة. وأعلنت عن اتفاقها مع البيان الذي أدلى به وفد فنزويلا بشأن جودة الترجمة وأهمية عدم التركيز كثيراً على ارتفاع التكلفة. وفي نهاية يوم العمل، يتعين على الأمانة التأكد من جودة الوثائق التي تمت إتاحتها للدول الأعضاء، وهو الأمر الذي يعكس نمط عمل الوبو، ويتفق مع المعايير التي وضعتها المنظمة. أما بالنسبة للمترجمين من خارج المنظمة، فهناك إجراءات صارمة بغية التأكد من إمداد الدول الأعضاء بنوعية جيدة من المستندات والوثائق.

143. وأضافت الأمانة قائلة، إن العديد من التعليقات التي تم الإدلاء بها كانت مفيدة وستكون عاملاً مساعداً في إعداد الوثيقة الختامية لسياسة اللغات. وسوف تكون هناك فرصة لصقل وتحسين بعض المؤشرات عند مناقشة البرنامج والميزانية للشائبة 15/2014 وقد جاءت المناقشة الحالية في الوقت المناسب. ومضت تقول، تم اتباع "نهج رفض المتاح واختيار بديل" في الوبو، حيث تتم إتاحة الوثائق في نسق إلكتروني ما لم يطلب الوفد تحديداً الحصول على نسخ ورقية. وبالتالي لا تتم طباعة الوثائق وتوزيعها على جميع الوفود. وفيما يتعلق بالتسجيل على شبكة الإنترنت والاقتراحات المقدمة بشأن الفهرسة، عُقدت مفاضلة بين النهج المتبع من حيث الفهرسة والتكاليف المرتبطة به. وفي هذا الصدد، تحدث كبير موظفي المعلومات حول المصروفات المعنية وسوف يتم النظر في هذا الأمر بعناية. وتدرس بعض المنظمات الأخرى نفس ذات الموضوع ولكن يتعين على الوبو أن تضع في اعتبارها حقوق الملكية الفكرية لمترجميها الفوريين عند النظر في هذا الأمر.

144. ولم تكن هناك أي تعليقات بشأن البرنامج 28.

145. وافتتحت المناقشة حول البرنامج 29.

146. وطلب وفد ألمانيا توضيحات بشأن الموقف بعد انتهاء العقد مع المقاول العام السابق، وبشكل أكثر تحديداً بخصوص التأخيرات والتكلفة. وأعرب الوفد عن تفهمه أن تأجيل تاريخ تسليم مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة لن يستتبعه أي تكاليف إضافية.

147. وأكدت الأمانة العامة تأجيل تسليم المشروع إلى نهاية فبراير 2014، وثبات التكلفة المتوقعة داخل نطاق الميزانية المعتمدة تماماً. ومضت تقول، يتم استعراض هذه المعلومات في جلسات الإحاطة الشهرية المعتادة التي تعقد مع الدول الأعضاء منذ أكتوبر 2012، ويتم تحديثها دورياً. واغتتمت الأمانة الفرصة لتذكير الوفود بما تقدمه من إحاطات إعلامية شفوية شهرية

تنفيذاً لطلب لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر 2012، ومن المقرر عقد تلقين شهر يوليو 2013 في اليوم الحادي عشر منه، ما بين الساعة الثانية والثالثة مساءً في قاعة (Uchtenhagen)، والدعوة مفتوحة لجميع الوفود. وكما تم الاتفاق عليه مع الوفود الحاضرة في تلقين مايو 2013، تقرر إلغاء تلقين شهري أغسطس وسبتمبر لأسباب واضحة (فترة الإجازات الصيفية وموعد انعقاد دورات الجمعيات العامة الرسمية للجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر).

148. وافتتحت المناقشة بشأن البرنامج 30.

149. ولفت وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأنظار إلى مؤشرات الأداء السبعة، وقال هناك أربعة من تلك المؤشرات ليست على المسار الصحيح، واثنان غير قابلين للتطبيق نظراً لحداثة الشعبة. ولا يتبقى سوى مؤشر واحد فقط على المسار الصحيح، وهو مستوى رضا المشاركين من الأفراد، والذي سجل مستوى أداء جيد مرتفع. وطلب الوفد معلومات عن الأربعة مؤشرات التي لم تبدأ بعد. كما طلب الوفد توضيحاً بخصوص مؤشر أداء "مستخدمي الأدوات والنماذج والمواد المعنية بالابتكار وتسويقه في الدول النامية والتي تم إعدادها في الوبو". وتساءل الوفد، لماذا لا يشكل 1 167 مستخدماً على الأقل نسبة 40 بالمائة، إذا كان خط الأساس المرجعي هو 2 400 (نسبة 40 بالمائة هي المستوى المحدد من قبل الأمانة كعتبة لتوصيف تقييم "على المسار الصحيح").

150. وطلب وفد الجزائر الحصول على معلومات إضافية عن المشاكل التي اعترضت إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا. والتفت الوفد إلى مؤشرات الأداء للاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، وقال لا يوجد أية معلومات عن بيانات الأداء (البيان: لا يوجد). ومضى يقول يفترض ألا يكون هناك العديد من الأنشطة المضطلع بها. وطلب الحصول على معلومات إضافية حول هذه النقطة.

151. وأيد وفد مصر التعليقات التي أدلت بها وفود كل من الولايات المتحدة والجزائر فيما يتعلق بمؤشرات الأداء التي لم تكن على المسار الصحيح. ورأى الوفد أن الأعضاء في حاجة إلى تقارير منتظمة، ربما كل شهرين، كي يتمكنوا من متابعة هذه المسائل من أجل التأكد من أن هناك جهود تُبذل، خاصة بالنسبة للبلدان النامية.

152. وطلب وفد السلفادور الحصول على معلومات أكثر تحديداً بشأن ما تم إنجازه في مشاريع معينة، من بينها مشروع إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا ومبادرة جامعة الوبو. ولفت الأنظار إلى مؤشر الأداء الخاص بعدد استراتيجيات الملكية الفكرية، ومن بينها مكون الابتكار والتكنولوجيا، وأعرب عن دهشته لعدم توفر أي بيانات عن الأداء (البيان: لا يوجد). وقال ينبغي ألا يُسمح لمثل هذه المواضيع الهامة أن تظهر دون رصد أي تقدم ملحوظ. ورأى الوفد إمكانية استعراض ما تم إنجازه وإبرازه تحت هذا الفصل. وكرر طلبه الحصول على معلومات أكثر تحديداً حول ما تم الانتهاء منه في مشاريع معينة، من بينها مشروع إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا ومبادرة جامعة الوبو.

153. وأشار وفد ألمانيا إلى الأهمية الكبرى لهذا البرنامج، وأعرب عن أسفه لعدم ظهور بيانات أداء بخصوص بعض النقاط. وأبدى اهتماماً لمعرفة ما هي توقعات عام 2013، لأن ما تفهمه هو إمكانية علاج بعض أوجه النقص في البيانات، وإمكانية عقد دورات التدريب التي لم تنفذ لتدريب المديرين خلال هذا العام.

154. واستفسر وفد إيطاليا عما إذا كان الخفض في الغلاف المالي الذي أُدرج في تقرير أداء البرنامج بإعادة نقل الموظفين قد أثر على أنشطة الشعبة في تنفيذ أعمالها. وأعرب الوفد عن رغبته أيضاً في الحصول على معلومات إضافية حول النقاط التي أثارها المتحدثون السابقون.

155. واستعرضت الأمانة، رداً على أسئلة الوفود، إنشاء شعبة الابتكار من وحدتين منفصلتين في يناير 2012 (وحدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ووحدة الابتكار ونقل التكنولوجيا)، والتحديات المتصلة بالموارد البشرية الناتجة عن تلك التركيبة،

وإنشاء مؤشرات الأداء الرئيسية في عام 2011 قبل وصول مدير الشعبة في فبراير 2012. وفيما يتعلق بمشروع مكاتب نقل التكنولوجيا للمنطقة العربية، أفادت الأمانة بأن التمويل الخارجي قد حال دون تنفيذ المشروع ووضعه على المسار الصحيح. وفيما يتعلق ببرنامج مبادرة جامعة اليبو، أشارت الأمانة إلى النقص في القوى البشرية لهذا البرنامج. أما بخصوص عدد الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، أوضحت أنه قد تم بالفعل تقديم عدد لا بأس به من المشورة (من بينها تقديم المشورة في مشروع مكاتب نقل التكنولوجيا)، وسوف يشهد هذا المجال المزيد من الأنشطة. ومع ذلك، واجه بعض الأفراد صعوبات في دفع هذه المشاريع قدماً. وتتلخص جميعها في الآتي: لم تتحقق نسبة الـ 40 بالمائة المستهدفة في عام 2012، والتي تتطلب تنفيذ استراتيجيتين وطنيتين من أصل ثلاثة استراتيجيات. والتفتت الأمانة إلى مستخدمي الأدوات والنماذج والمواد المعنية بالابتكار وتسويقه في الدول النامية والتي تم إعدادها في اليبو، وقالت عندما بدأ البرنامج في صورته المجمع (على النحو المشار إليه أعلاه)، كان من المفترض أن تشير كلمة "المستخدمين" إلى الأفراد الذين تم تدريبهم في اليبو واستلموا المواد، وبالتالي فهم قادرين على استخدام الأدوات التي حصلوا عليها. وفي وقت لاحق، برز على السطح اختلاف في التفسيرات، وطُرح سؤال عما إذا كان مصطلح "مستخدمين" يتطلب التحلي ببعض المؤهلات والتحقق من أن هؤلاء هم في الواقع من سيقومون بالانتفاع من المواد التي تم تقديمها إليهم أثناء حضورهم التدريب واستخدامها في سياق تنفيذ العمل اليومي. وتم الاتفاق على عمل دراسة استقصائية لتحديد عدد المستخدمين في إطار هذا التفسير الجديد؛ وبالفعل، يوضح جدول تقرير أداء البرنامج على صفحة 76، "في عام 2012، لم يتم إعداد المسح المطلوب لتحديد عدد المستخدمين، ومن ثم، لم تتوفر معلومات كافية لتقييم عدد المستخدمين لهذا العام. وتم إعداد الدراسة الاستقصائية الآن وجاري تنفيذها لعام 2013".

156. وتساءل وفد البرازيل عن السبب في استخدام بند موارد بخلاف العاملين بمعدل أقل من الاستخدام المتوقع في سياق تنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية.

157. واقترح وفد مصر قيام المنظمة بتمويل تلك المشاريع الخاصة بمكاتب نقل التكنولوجيا، بالنظر إلى نقص الموارد المالية الخارجية المسؤولة عن عدم الوفاء ببعض الأهداف. كما أعرب عن تأييده لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للميزانية.

158. والتفت وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى مسألة "المستخدمين" في مقابل "المشاركين"، وقال، "نحن لا نملك البيانات نظراً لعدم تجميع الدراسة الاستقصائية ولم يتم نشرها بعد"، وتساءل عما إذا كان يمكن وصف هذا المؤشر بـ "غير متاح" بدلاً من كونه "ليس على المسار الصحيح"، كي يبين حالة الافتقار إلى البيانات. وطلب الوفد توضيحات بشأن العدد الفعلي (1 167 مستخدماً في مقابل 2 400 مستخدماً كخط أساس مرجعي).

159. وأشارت الأمانة إلى أن خط الأساس يمثل 2 400 مستخدماً، بينما العدد المستهدف في الواقع 3 200 مستخدماً. كما أشارت الأمانة أيضاً إلى اعتبار مؤشر دقة نظام إشارات السير في هذه الحالة غير متوفر، حيث لا تعكس البيانات المتاحة المؤشر بالفعل.

160. وقالت الأمانة، تعليقا على سؤال البرازيل بشأن مشروعات جدول أعمال التنمية، إن هناك عاملان أساسيان، وهما: (أ) بعض الصعوبة في التوصل إلى اتفاق مع بعض الدول الأعضاء حول استعدادها للقيام ببعض المشاريع التجريبية التي تستغرق وقتاً أطول مما كان متوقفاً؛ (ب) وتداخل بعض مشاكل الموارد البشرية التي تم التعرض لها عام 2012 وتأثيرها على إحراز مزيد من التقدم في هذه المشاريع. كما أضافت أيضاً بأن هناك مناقشات جارية حالياً فيما يتعلق بالوسائل التي يمكن من خلالها الانتهاء من الأعمال المتبقية وتسليمها خلال عام 2013.

161. والتفتت الأمانة إلى سؤال وفد مصر الخاص بتمويل مشاريع مكاتب نقل التكنولوجيا، وقالت يخضع هذا النوع من التمويل إلى قرار الدول الأعضاء، وينبغي مناقشته في سياق الميزانية العامة مع أخذ أولويات المنظمة في الاعتبار.

162. وأُغلقت المناقشة بشأن تقرير أداء البرنامج لعام 2012. وتلا الرئيس مقترح فقرة القرار بصيغته المعدلة.

163. إن لجنة البرنامج والميزانية، بعد استعراض تقرير أداء البرنامج، والإقرار بطبيعته كتنظيم ذاتي من جهة الأمانة، توصي الجمعية العامة بالموافقة عليه، رهن الأخذ بالتعليقات والشواغل والاقتراحات التي طرحتها الدول الأعضاء والمدرجة في تقرير اللجنة والمرفقة أيضا مع تقرير أداء البرنامج (الوثيقة WO/PBC/20/2).

[نهاية الوثيقة]